جامعة الدكتوريحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

الموضوع :

# أثر الضرائب على سياسة التمويل الداخلي والخارجي للمؤسسة الاقتصادية

## دراسة حالة مؤسسة نفطال

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

* عقيلة جوابلية
* راشدة قبوح

تحت اشراف الدكتور:

* د. إيمان حيولة

السنة الجامعية:2024/2023

## الشكر والعرفان

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يـــوم الدين، نحمده حمدا كثيرا ونشكره على توفيقه لنا وتقديرنا على إتمام هذا العمل المتواضع،ونرجو حسن الختام والجزاء.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

نتقدم بالشكر الجـزيل لكل من شغفنا بالعمـل معه إلى الذي تحمـل معنا عناء هذا العمـل إلى الأستاذة الدكتورة المشـرفة: "إيمان حيولة" كما نخص خـــالص شكـرنا إلى كل من قدم لنا يد المســاعدة من قـريب أو من بعيـد.

إليكـم جميعا جـزيل الشكر ووفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خير لنا ولكم.

**الإهـــــداء**

أهدي تخرجي إلى القلب الحنون

والعين الساهرة طوال هذه السنين ونبع الحنان

أمي الغالية وجنتي حفظها الله ورعها

أهدي تخرجي إلى من أفنى عمره من اجلنا ومن اجل ايصالنا نحو القمم وكان دافعا مكافحا لتحقيقنا

النجاح والتفوق أبي الغالي حفظه الله ورعاه

أهدي تخرجي إلى أفراد عائلتي و زوجي الذي ساعدني وساندي لإتمام هذا العمل و هو دائما وراء نجاحي و قرة عيني بناتي حفظهن الله مريم لجين ، إخلاص ،أبرار

وأحبابي وأصدقائي وكل من علمنا حرفا.

عقيلة

## إهـــــــــــداء

*ربي أوزعني أنا شكر نعمتك التي أنعمت بها عليا و على والدياوانا عمل صالحاترضاه* .

ها قد عدت للدراسة بعد مضي سنوات اهدي ثمرة جهدي هذا

إلى:

إلى دفء قلبي إلى القلب الناصع بالبياض أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما

إلى فلذات كبدي أبنائي رنيم ، يعقوب ،إسحاق حفظهم الله وابعد عنهم كل سوء.

إلى زوجي الذي ساندني ودعمني وهو من كان سببا في دراستي حفظه الله ورعاه.

إلى عائلتي

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل طالب علم.

راشدة

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تأثير الضرائب على سياسة التمويل الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية و المتمثلة في مؤسسة نفطال و نحاول أن نبرز أثر الضرائب على القوائم المالية و بالتحديد على الميزانية و ذلك باستعمال المنهج التحليلي عن طريق حساب مجموعة من المؤشرات المالية.

و تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة و تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها و تتمتع باستقلالية مالية بوجود أموال في الخزينة و هي قادرة على الوفاء بالتزاماتها في آجال محددة ، كما أنها اعتمدت على سياسة تمويل مناسبة هي عبارة عن مزيج من المصادر الداخلية و الخارجية.

كما توصلنا إلى أن للضرائب تأثير نسبي و هامشي على سياسة التمويل في مؤسسة نفطال و هذا راجع لأنها مؤسسة اقتصادية عمومية.

الكلمات المفتاحية: الضريبة ، مصادر التمويل ، المؤسسة الاقتصادية ، نفطال ، سياسة التمويل .

## Abstract

This study aims to examine the impact of taxes on the internal and external financing policy of the economic institution represented by the Oil Corporation. We try to highlight the impact of taxes on the financial statements, specifically on the budget, by using the analytical approach .by calculating a set of financial indicators

The most important results of the study were that the institution is in a good financial position and relies on its own funds to finance its needs. It enjoys financial independence with funds in the treasury and is able to fulfill its obligations within specific deadlines. It has also relied on .an appropriate financing policy, which is a combination of Internal and external sources

We also found that taxes have a relative and marginal impact on the financing policy of the .Naftalo Foundation. This is due to the fact that it is a public economic institution

.Keywords: tax, sources of financing, economic institution, oil, financing policy

# فهرس المحتويات:

**فهرس المحتويات:**

**الشكر والعرفان** .....

**الإهـــــداء** .....

**الملخص:** .....

**فهرس المحتويات:** .....**I**

**فهرس الأشكال:** .....**IV**

**فهرس الجداول:** .....**VI**

**فهرس الملاحق:** .....**VI**

**المقدمة:** .....أ

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للضريبة** .....**1**

تمهيد:.....1

**المبحث الأول: ماهية الضرائب** .....**2**

المطلب الأول: مفهوم الضريبة.....2

المطلب الثاني: خصائص الضرائب .....4

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للضرائب.....5

المبحث الثاني: تصنيفات الضرائب والتنظيم الفني لها. .....7

المطلب الأول: تصنيفات الضرائب.....8

المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة.....15

المطلب الثالث: أهداف الضريبة ..... 21

خلاصة الفصل : ..... 24

**الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة التمويل الداخلي والخارجي في المؤسسة الاقتصادية ..... 26**

تمهيد:..... 26

المبحث الأول: ماهية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية ..... 27

المطلب الأول: مفهوم سياسة التمويل وخصائصها ..... 27

المطلب الثاني: أهمية سياسة التمويل ومهامها ..... 31

المطلب الثالث: مخاطر سياسة التمويل..... 33

المبحث الثاني: مصادر سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية ..... 36

المطلب الأول: مصادر سياسة التمويل الداخلية ..... 36

المطلب الثاني: مصادر سياسة التمويل الخارجية..... 42

المطلب الثالث: مصادر سياسة التمويل الحديثة..... 48

خلاصة الفصل: ..... 53

**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (دراسة حالة شركة نفطال وكالة المدية)..... 55**

تمهيد:..... 55

المبحث الأول: لمحة عامة عن مؤسسة نفطال المدية ..... 56

المطلب الأول: نشأة مؤسسة نفطال الأم ..... 56

المطلب الثاني: مهام و أهداف مؤسسة نفطال ..... 58

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال..... 60

المبحث الثاني: أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة و تأثيرها على سياسة التمويل بالمؤسسة..... 65

المطلب الأول: أهم الضرائب بالمؤسسة ..... 65

المطلب الثاني: مصادر التمويل لمؤسسة نفطال..... 69

المطلب الثالث: دراسة مختلف الضرائب على سياسة التمويل ..... 72

خلاصة الفصل: ..... 88

**خاتمة عامة ..... 90**

**قائمة المصادر والمراجع :..... 95**

**قائمة الملاحق :.....102**

**فهرس الأشكال:**

**الشكل1 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال** ..... 61

**الشكل 2: تطور الهيكل المالي لمؤسسة نفطال 2019-2022** ..... 71

**الشكل 3: التمثيل البياني لرأس المال العامل لفترة 2019-2022** ..... 74

**الشكل 4: التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الجانب الأصول و الخصوم للفترة 2019-2022**..... 82

**فهرس الجداول**

**1الجدول 1 : التسجيل المحاسبي للضريبة على الدخل الإجمالي** ..... 65

**2الجدول 2 : تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي** ..... 66

**3الجدول 3 : التسجيل المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات** ..... 66

**4الجدول 4 : تسديد الضريبة على أرباح الشركات** ..... 67

**5الجدول 5 : التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة** ..... 68

**6الجدول 6 : تسديد الرسم على القيمة المضافة**..... 68

**7الجدول 7: عناصر الخصوم لمؤسسة نفطال للفترة (2019- 2022 الوحدة :دج)**

..... 69

**8الجدول 8: الهيكل المالي لمؤسسة نفطال للفترة 2019-2022 الوحدة : دج** .. 70

**9الجدول 9:الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للسنوات 2019- 2022** ... 72

**10الجدول 10: الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات 2019- 2022 الوحدة : دج**..... 73

**11الجدول 11: رأس المال العامل للمؤسسة نفطال خلال الفترة (2019-2022)**... 74

**12الجدول 12: رأس المال العامل لمؤسسة نفطال خلال فترة (2019-2022)**..... 75

**13الجدول 13: حساب رأس المال العامل الخاص لمؤسسة نفطال خلال الفترة (2019-2022)**..... 76

**14الجدول 14: حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2019-2022)** ..... 77

**15الجدول 15:حساب الخزينة للفترة ( 2019-2022)** ..... 78

**16الجدول 16: نسب التمويل لمؤسسة نفطال للفترة (2019-2022)** ..... 79

**17الجدول 17: نسب السيولة لمؤسسة نفطال للفترة (2019-2022)**..... 80

**18الجدول 18: تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم للفترة (2019-2022)**

..... 81

**19الجدول 19: الجدول المختصر لحسابات النتائج للفترة 2019-2022** ..... 83

**20الجدول 20: تحليل نسب جدول حسابات النتائج للفترة 2019-2022** ..... 85

21**الجدول 21 : تأثير الضريبة على الرقم الأعمال و القيمة المضافة** ..... 86

**فهرس الملاحق:**


| الرقم | العنوان | صفحة |
|---|---|---|
| .1 | الموضوع: السماح بإجراء دراسة حالة متعلقة بمذكرة ماستر | 103 |
| .2 | ميزانية السنة المالية المقفلة في 2020/12/31 (خصوم) | 104 |
| .3 | حساب النتائج في الفترة من 2020/01/01 إلى 2020/12/31 | 105 |
| .4 | ميزانية السنة المالية المقفلة في 2020/12/31 (أصول) | 106 |
| .5 | ميزانية السنة المالية المقفلة في 2022/12/31(خصوم) | 107 |
| .6 | ميزانية السنة المالية المقفلة في 2022/12/31(أصول) | 108 |
| .7 | حساب النتائج في الفترة 2022/01/01 إلى 2022/12/31 | 109 |

# المقدمة

**المقدمة:**

يشهد الاقتصاد الدولي تغيرات سريعة يفرضها سير العالم نحو العولمة و بروز تكتلات اقتصادية كبرى، ففي ظل تحرير الأسواق خاصة مع حدة التنافس و تطور المنتجات المالية و كثرة المضاربة تسعى كل مؤسسة للظفر بالفرص المتاحة في السوق من أجل تحقيق الهدف من وجودها و هو البقاء و الاستمرارية ، فالمحيط العدائي يفرض على أي مؤسسة هدفها البقاء اتخاذ قرارات مناسبة في الأوقات المناسبة. بحيث يعتبر أداء المؤسسة تحصيل حاصل السياسة التسييرية التي تعتمدها المؤسسة في جميع المجالات، و على رأسها السياسة التمويلية، بحيث تحتل هذه الأخيرة مكانة مهمة في صياغة الإستراتيجية و تبين معنى ملائمة مختلف المصادر التمويلية لوضعية المؤسسة المالية و مختلف تأثيرات سياسات التمويل المعتمدة على وضعيتها المالية وذلك بتقدير حجم الاحتياجات المالية و كيفية الحصول على الأموال من المصادر المناسبة .سواء كانت ذاتية أو خارجية (قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل)، حيث تعمل على اختيار مصادر التمويل الأقل تكلفة و التي تحقق لها أكبر عائد و أدنى درجة من المخاطرة. ومن أهم العوامل التي يمكن أخذها في سياسة اختيار مصادر التمويل هو عامل الضريبة، بحيث لها تأثير هام في المفاضلة بين مصادر التمويل، حيث تمس الضريبة بأرباح المؤسسة و بتدفقاتها النقدية و كذلك بموقف الدائنين اتجاهها لأن آثارها تنعكس على الميزانية حيث أن هذه الوثيقة مصدر هام لاتخاذ القرار من طرف الجهات المتعاملة و كذلك الأطراف المسيرة من داخل المؤسسة.

**إشكالية البحث:**

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى تأثير الضرائب على سياسة التمويل الداخلي و الخارجي لمؤسسة نفطال؟**

**الأسئلة الفرعية:**

- كيف تسعى الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تمويل نفقاتها العامة ؟
- كيف تستطيع مؤسسة نفطال اختيار المصادر التمويلية التي تمكنها من الحصول على مزيج مالي امثل و فيم تتمثل هذه المصادر؟
- ما هي السياسات التمويلية المتاحة لمؤسسة نفطال و بم تتأثر هذه السياسات ؟

**الفرضيات:**

- تسعى الدولة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال فرض الضريبة التي تعتبر مصدر هام من مصادر تمويل خزينة الدولة وهي عبارة عن اقتطاع نقدي تأخذه الدولة من الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص المعنويين وفق شروط معينة.
- تستطيع المؤسسة الاقتصادية اختيار مصادر تمويلية تمكنها من الحصول على مزيج مالي أمثل من خلال المفاضلة بين المصادر الأقل تكلفة و تتمثل في المصادر الداخلية و المصادر الخارجية .
- السياسات التمويلية المتاحة لمؤسسة نفطال تتمثل في سياسة التمويل الداخلي و سياسة التمويل الخارجي و يتضح ذلك في هيكلها التمويلي و تتأثر بعامل الضريبة و نلمس هذا الأثر في مختلف القوائم المالية .

**المنهج المتبع:**

-بما أن الموضوع يهدف إلى معرفة أثر الضرائب على سياسة التمويل الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية ، فإن أنسب منهج لدراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تغطية الجانب النظري عن طريق البحث المكتبي في المراجع و البحوث السابقة. أما في الجانب

التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة و الذي تم فيه تحليل القوائم المالية لمؤسسة نفطال بغية الوصول إلى أثر الضرائب في هذه القوائم .

**أسباب و دوافع اختبار الدراسة**

- يعتبر الموضوع أحد مواضيع الاختصاص لذلك حرصنا على البحث فيه تعزيزا لمكاسبنا العلمية.
- توضيح غموض أثر الضريبة في اختيار مصادر التمويل المختلفة لمؤسسة نفطال.
- إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول موضوعنا كمرجع للأبحاث المستقبلية.

**حدود الدراسة:**

الإطار الزمني:

- فترة الدراسة من 2019-2022 اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة نفطال.
- فترة التربص: من 01-02-2024 ⟵ 30-05-2024 .

الإطار المكاني: تمت الدراسة على مستوى مؤسسة نفطال " المدية"

**أهداف الدراسة:**

- التعرف على الجانب النظري للضرائب وسياسة التمويل و مصادر التمويل الداخلي و الخارجي.
- توضيح أثر الضرائب على سياسة التمويل الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية و إتاحة الفرصة لمؤسسة نفطال للمفاضلة بين التمويل الخارجي و الداخلي و اختيار
- أيهما أحسن تحت تأثير الضريبة.

**صعوبات الدراسة:**

- ضيق الوقت المخصص لهذه الدراسة؛
- صعوبة وجود مكان للتربص؛
- عدم الإفصاح عن المعلومات من قبل المسؤولين؛
- عدم كفاية المعلومات الدراسة باعتبار المؤسسة فرع من سوناطراك؛
- عدم دراسة كل المؤشرات المالية بسبب نقص الوثائق المقدمة؛

**أهمية الدراسة:**

- تحديد العلاقة بين الضرائب و مصادر التمويل المختلفة من أجل رسم سياسة تمويلية مناسبة.
- أهمية التنويع في المصادر التمويلية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و التقليل من المخاطر و الاستفادة من مزايا كل مصدر .

**الدراسات السابقة:**

- **دراسة العايب ياسين 2011:** إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – الجزائر.تناول الباحث إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة ذلك من خلال دراسة محددات التمويل في المؤسسة ، وطرق و أساليب تمويل المؤسسة الجزائرية ،مع تحديد أسباب التدرج في تمويل المؤسسات الاقتصادية وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج .أن أسس تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات لا تطبق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك للاعتبارات المرتبطة بهذا النوع من المؤسسات و هذا راجع لصغر حجمها.

- **دراسة عبد القادر بوعزة 2004:** التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية 'الجزائر . تدور إشكالية هذا البحث حول الكيفية التي تمكن المؤسسة الاقتصادية من تحقيق مصفوفة تمويلية مثلى و بأقل تكلفة ضريبية ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ،هي أن السعي وراء التحكم في التكلفة الضريبية و الحد منها يؤدي إلى ترشيد الاختيارات التمويلية من اجل بناء هيكل مالي امثل للمؤسسة . وعليه تعتبر الضريبة متغيرا استراتجيا في تحديد القرارات المتعلقة بتمويل المؤسسة .
- **دراسة عبد الرحمان عقلة علي السلفين 2004:** تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية أطروحة ماجستير جامعة النجاح نابلس فلسطين.تدور إشكالية هذا البحث حول التعرف على تأثير ضريبة الدخل على هيكل التمويل في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوف فلسطين للأوراق المالية .ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ،هي أن تقوم شركات المساهمة العامة بتجديد هياكلها التمويلية بشكل يقلل من التكاليف.وان سوق فلسطين للأوراق المالية يحتاج الى زيادة في طاقته الاستيعابية .

**هيكل الدراسة:**

لقد قمنا بتحليل إشكالية بحثنا و اختيار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للضريبة وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول لماهية الضرائب و المبحث الثاني للتنظيم الفني للضرائب،وفي الفصل الثاني الإطار المفاهيمي لسياسة التمويل الداخلي و الخارجي في المؤسسة الاقتصادية و قد تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول ماهية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية و المبحث الثاني مصادر سياسة التمويل.أما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي"يعتبر هذا الفصل محاولة لتطبيق أهم النقاط المتوصل إليها من الجانب النظري من خلال دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة نفطال (المدية)،

هذا من خلال التعريف بالمؤسسة و ذكر أهدافها و مهامها و دراسة تركيبة الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة

و تأثيرها على سياسة التمويل و الذي تم فيه التعرف على أهم الضرائب بالمؤسسة و الهيكل المالي للمؤسسة للفترة 2019-2022 و تأثير الضرائب على سياسة التمويل في المؤسسة.

# الفصل الأول:
# الإطار المفاهيمي للضريبة

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للضريبة

**تمهيد:**

تحتل الضريبة مكانة كبيرة باعتبارها إحدى مصادر الإيرادات السيادية التي تساهم في تمويل الخزينة العامة للدولة. تتجسد هذه الأهمية أكثر في الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد مشاكل وصعوبات، سواء بسبب نقص التمويل والبحث عن موارد مالية أخرى، أو الصعوبات الناتجة عن عدم فعالية استخدام الأموال الفائضة ، ولذا تُعتبر السياسة الضريبية وسيلة فعالة تلجأ إليها الدولة لتنفيذ سياساتها المالية الساندة للنمو، يجب أن تكون تطبيقات السياسات الضريبية عادلة بين أفراد المجتمع المكلفين بسداد الضرائب، وتكون العدالة في الدفع هي أحد المبادئ الأساسية لتحقيق كفاءة هذه السياسات.

حيث تتنوع تشريعات الضرائب في دول العالم وتختلف آليات تطبيقها حسب كل نظام، يتم اتخاذ القرارات ووضع قوانين معينة للسياسة الضريبية المراد تنفيذها استنادًا إلى الوضع المالي والاقتصادي للدولة.

استنادا إلى ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

- **المبحث الأول:** ماهية الضرائب.
- **المبحث الثاني** :تصنيفات الضرائب والتنظيم الفني لها.

## المبحث الأول: ماهية الضرائب

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة لتمويل نفقاتها العمومية ، ووسيلة فعالة تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فهي تلعب دورا أساسيا في مجال تجسيد أهداف السياسة المالية للدولة ويتطلب تحقيق تلك الأهداف اختيار نظام ضريبي ملائم يعكس خصائص و ملامح النظام الاقتصادي المتبع لتحقيق أهداف المجتمع ، ويتم اختيار النظام الضريبي من خلال المعرفة الكاملة بإيديولوجية المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والسياسية وكذا أهداف السياسة الضريبية التي يسعى إلى تحقيقها ، ولتسهيل تطبيق هذه السياسات سنتطرق إلى مفهوم الضريبة وخصائصها وأهم المبادئ التي تحكمها وبالتالي نكون قد أسسنا لسياسة ضريبية متكاملة .

### المطلب الأول: مفهوم الضريبة

عُرفت الضريبة منذ أقدم العصور والأزمنة، إلا أنها تطورت مع مرور الزمن حتى وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر. فقد عُرفت الضريبة على أنها "ما يمكن دفعه لدعم الإيرادات الحكومية، وهي بذلك تختلف عن الغرامة التي تفرض من قبل الحكومات لأن الضريبة لا تعني ردعاً أو معاقبة سلوك غير مقبول".[1]

اختلفت آراء الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم الضريبة، حيث ظهرت لها تعريفات مختلفة نذكر من أهمها ما يلي:

- الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة .[2]

[1] فيصل شياد، **أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة تحليلية قياسية–**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 1، جامعة سطيف (الجزائر)، 2022، ص 12.

[2] بن يخلف مسعود أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستر ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006-2007 ص5.

- الضريبة هي فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل كأداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وفق لمقتضى بيولوجيتها [1].
- الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع[2].
- الضريبة عبارة عن مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب مقدرتهم التكلفية و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد من طرف السلطة العامة [3].
- الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة وذلك لتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية [4].
- يمكن تعريف الضريبة بأنها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[5]

بناء على التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للضريبة : يمكن تعريف الضريبة على أنها اقتطاع مالي نقدي تقتطعه الدولة مباشرة من المكلفين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين بصفة إجبارية ونهائية وبدون مقابل من أجل تغطية النفقات العمومية وتدخله الدولة وهيأتها العمومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

---

[1]عبد الكريم بركات، **النظم الضريبية**،الدار الجامعية بيروت ، 1986، ص126.

[2]حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،2009، ص71.

[3]**Pierre beltarn** : **la fiscalitéen France**(06 érne édition ,**Hachette livre** , 1998 ) p12

[4]محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات الجباية والضرائب** ،الطبعة الرابعة ،دار هومة ،الجزائر ،2008،ص13.

[5]خلود عواطف، **تمويل الجماعات المحلية –دراسة حالة بلدية تلمسان–**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–،الموسم الجامعي 2008–2009، ص 108.

**المطلب الثاني: خصائص الضرائب**

من التعاريف المقدمة للضريبة أعلاه نجد أنها ترتكز كلها على خصائص معينة والتي يمكن إجمالها فيما يلي :[1]

أولا- **الضريبة فريضة مالية :**

الأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، بالنظر إلى أن المعاملات كلها أصبحت تقوم على استخدام النقود، سواء في القطاعات العامة أو الخاصة ، ومادامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية،فإن الإرادات العامة بما فيها الضرائب لا بد وأن تحصل كذلك بالنقود .

**ثانيا- الضريبة تدفع جبرا:**

أي ليس للفرد الحرية في دفع الضريبة أو عدم دفعها بل هو مجبرا على دفعها إلى الدولة و الجبر هنا قانوني لا معنوي بالنظر إلى أن قانون الضريبة هو تعبي على القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المكلف الخضوع لها ، فنوع الضريبة والشخص الخاضع لها وتحديد وعائها وسعرها والإجراءات القانونية المتعلقة بربطها وتحصيلها ، كل ذلك طبقا لإرادة المشرع.

ويكون إنشاء وتعديل وإلغاء الضريبة وفق قانون خاص بالضريبة ملزم باحترامه من طرف الأفراد حيث تصنف السلطة التشريعية بإصدار مختلف القواعد القانونية المتعلقة بالتشريع الضريبي

[1] سالم محمد شوابكية ، المالية العامة و التشريعات الضريبية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2005، ص ص68 ،69

**ثالثا-الضريبة تدفع بصفة نهائية:**

أي أن المكلف لا يمكنه اسًترداد المال الذي يدفعه على سبيل الضريبة بأي شكل من الأشكال.

**رابعا-الضريبة تدفع دون مقابل:**

وتعني أن المكلف دافع الضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر ومنفعة خاصة من جانب الدولة عند دفعه للضريبة ، فالضريبة يدفعها الفرد بصفته عضوا في المجتمع كله يلتزم بالمساهمة في الأعباء وتكاليف العامة ، وإن كان هذا لا يعني أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة ، ولكن بصفته عضوا في المجتمع وليس بصفته دافعا للضريبة .

**خامسا-الضريبة تحقق منفعة عامة:**

هذا العنصر مرتبط بالعنصر السابق بقصد تغطية خدمات نفقات معينة وإنما بقصد توزيع مجمل النفقات العامة على المواطنين ، بالإضافة إلى هذا ، فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الوقت الحاضر تزداد درجات التدخل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة بتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية .

**المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للضرائب**

تتحدد كفاءة النظام الضريبي من خلال مجموعة من المقاييس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق أي نظام ضريبي ، ولتطبيق هذا النظام يجب أن يرتكز على مبادئ وقواعد وأسس توفق بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين . يعتبر أدم سميث أول من نظم تلك القواعد و المبادئ وصاغها في كتاب ثروة الأمم وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي :[1]

[1]سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ط 1 ، لبنان ، 2008 ، ص ص 126 – 130 .

**أولا– مبدأ العدالة و المساواة :**

المقصود بالعدالة أن يتم توزيع الأعباء الضريبية على أفراد المجتمع بطريقة تحقق المساواة بينهم حسب المقدرة التمويلية لكل منهم وقد أثارة هذا المبدأ العديد من الجدل بين الكتاب والاقتصاديين وتعرض لتطور كبير وفقا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث منذ أواخر القرن الثامن عشر.

وقد ذكر آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة.

وجملة ما تقدم أن القاعدة الضريبية يجب أن تحقق أساسا فكرة العدالة والمساواة بين المكلفين بها كي يتحقق لهم الشعور بالأمان والثقة والاطمئنان.

**ثانيا – مبدأ الوضوح واليقين:**

ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة و دون أي غموض وإبهام ، والغرض من ذلك أن يكون المكلف على علم يقيني بمدى التزامه بصورة واضحة لا لبس فيها ، ومن ثم يمكن أن يعرف مقدما موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها وسعرها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها ، وغير ذلك من المسائل الفنية المتعلقة بالضريبة بالإضافة إلى معرفة حقوقه اتجاه الإدارة المالية و الدفاع عنها [1].

**ثالثا – مبدأ الملائمة في التحصيل :**

يقضي هذا المبدأ ضرورة تبسيط إجراءات التحصيل، واختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف، حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها..

[1]سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ص 130.

وقد نتج عن هذا المبدأ مبدأ الحجز عند المنبع وذلك بسبب الضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع الأكثر ملائمة ويسر للمكلفين والإدارة المالية في ذات الوقت .

وقد أضاف كتاب المالية المحدثين إضافة للمبادئ التي وضعها أدم سميث ما يلي [1]:

**رابعا– مبدأ الثبات :**

يقصد بها أن لا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية ، وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن الحصيلة الضريبية تزداد في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخول والإنتاج بينما تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤولياتها التي تزداد في هذه الأوقات.

**خامسا – مبدأ المرونة :**

ويقصد به أن يكون تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بتغير في الحصيلة الضريبية وفي نفس الاتجاه وبمعنى أخر فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم إلى انخفاض حصيلتها .

**المبحث الثاني: تصنيفات الضرائب والتنظيم الفني لها.**

منذ أن أصبحت الضريبة جزءًا من السياسة المالية والسياسة الاقتصادية ومصدرًا ماليًا أساسيًا لتغطية النفقات العامة، بدأ الباحثون في دراسة كيفية تنظيم الضريبة ، حيث يمثل التنظيم الفني للضريبة الطرق والإجراءات اللازمة لفرض الضريبة وكيفية تحصيلها ، ومن ثم فإن التنظيم الفني للضريبة يتشكل من الوعاء الضريبي والمعدل الضريبي ، وكذلك الازدواج الضريبي والتخلص من الضريبة ، ويقسم الباحثين تقسيمات مختلفة للتنظيم الفني للضريبة تتأثر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة فالإجراءات والطرق التي يتم اختيارها يجب

[1] حميد بوزيدة جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005 ، ص ص 10 ،11 .

أن لا تخرج على أهداف النظام السياسي والاقتصادي لهذه الدولة وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى : تصنيفات الضرائب و التنظيم الفني لها وأهم أهدافها .

**المطلب الأول: تصنيفات الضرائب**

اعتمدت الجزائر في تصنيفها للضرائب إلى التصنيف التحليلي ، والذي يضم ثلاثة ، أنواع من الضرائب ، كما أنّ الإصلاحات الضريبية وعلى الأخص قانون المالية لسنة 1991 الذي أسس منظومة مالية جديدة قائمة على عدة ضرائب في الجزائر هي :[1]

**أولا – الضرائب المباشرة :**

تعرف الضرائب المباشرة: على أنها كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية. ومن ناحية أخرى الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض مباشرة على رأس مال الفرد أو على دخله، ويدفع فيها الممول الضرائب بنفسه وبدون وسيط وهو يعلم قيمتها وطبيعتها ويمكن له الطعن فيها بنفسه.[2]

حيث تتميز الضرائب المباشرة بالمميزات التالية:

- ثبات حصيلتها: إذ تفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي؛
- مرونتها: بإمكان الدولة زيادة حصيلة هذا النوع كلما دعت الحاجة عن طريق رفع سعر الضريبة؛
- عدالتها: وذلك طبقا لمقدرة المكلفين بالدفع؛

[1]برحماني محفوظ ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ،2015، ص 58.

[2]سالمي عبد الوهاب ومحمودي مليك، مجلة **دراسة تحليلية لمساهمة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2013 – 2019**،استعراض الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 2، جامعة المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، 2021، ص 145.

- قلة تكاليف جبايتها: هذا بالإضافة إلى وضوحها.

إلا أنه يعاب على الضرائب المباشرة ما يلي:

- الضرائب مباشرة ليست لها صفة العمومية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، بمعنى أنها تخص أفراد معينين معروفين لدى الجهاز الإداري للدولة لذلك تشعر فئة دون أخرى بالارتباط الاجتماعي عن طريق المساهمة بالمال، مما يدفع هذه الفئة إلى مراقبة مصروفات الدولة دون بقية أفراد الفئات الأخرى؛
- قد يؤدي إحساس الممول بتحمله عبئا ماليا يدفعه مرة واحدة في وقت معين من السنة إلى التهرب من دفع الضريبة؛
- تحصيل هذه الضريبة يتطلب جهاز إداري واسع متمرن، مما قد يزيد في أعباء تحصيلها.[1]

وبموجب إصلاح 1991 أصبحت الجباية المباشرة تحتوي على الأصناف متعددة من الضرائب ويتضمن النظام الضريبي الحالي عدة ضرائب والرسوم من أهم الضرائب المباشرة التي نميزها:

- الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) ؛
- الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ؛
- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ؛[2]

**1- الضريبة على الدخل الإجمالي:** أسست هذه الأخيرة من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة الأولى من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:«تؤسس ضريبة

[1]سالمي عبد الوهاب ومحمودي مليك، ،مرجع سابق، ص 146.

[2]زعزوعة فاطمة، **تسوية المنازعات الضريبية**،رسالة ماجستير في القانون العام كلية حقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد /تلمسان ، 2005-2006، ص 18.

سنوية وحيدة تنطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وحدد القانون الأشخاص المكلفين بالضريبة كالتالي:

- الأشخاص الطبيعيون – أعضاء شركات الأشخاص – الشركاء في الشركات المدنية المهنية – أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها – أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي ، تتبع الضريبة على الدخل الإجمالي مقياسا تدريجيا وهي كما يلي ( لأي فترة سيتم تحديدها) ، وتدفع في اليوم الأخير من الشهر التالي للشهر الذي يدرج فيه الجدول للتحصيل، واستثناء يتمّ أداؤها بدفع نوعين من التسبيقات بنسبة 30% من الاشتراكات في الآجال التالية: من15 فيفري إلى 15 مارس يكون الدفع الأوّل، أمّا الدفع الثاني من 15 ماي إلى 15 جوان، أما رصيد التصفية فيستحق في اليوم الأوّل من الشهر التالي للسنة التي تلي وضع الجدول وحددة الاقتطاعات كلأتي [1].

- 0% بالنسبة لرقم المبيعات أو الدخل المهني الذي لا يتجاوز 240.000 دج؛
- 23 %بالنسبة لرقم الأعمال أو الدخل المهني يتراوح بين
- 240.000 دج إلى 480.000 دج؛
- 27 %بالنسبة لرقم الأعمال أو الدخل المهني يتراوح بين

480.001 دج إلى 960.000 دج؛

- 30 % بالنسبة لرقم الأعمال أو الدخل المهني يتراوح بين
- 960.001 دج إلى 1.920.000 دج؛
- 33% بالنسبة لرقم الأعمال أو الدخل المهني يتراوح بين
- 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج؛

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمارات، النظام الضريبي ، http://aapi.dzsysteme-fiscal-ar.

- 35%بالنسبة لرقم الأعمال أو الدخل المهني يفوق 3.840.000 دج ؛

**2 – الضريبة على أرباح الشركات(IBS)** : أسس بموجب المادة 38 لقانون المالية لسنة 1991،وحيث تنص المادة 135 من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:« تؤسّس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية المشار إليهم في المادة 136، وتسمّى الضريبة على أرباح الشركات».

فمن خلال هذه المادة يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية.وتخضع إجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رقم الأعمال المحقق ويندرج تأسيس هذه الضريبة في إطار نظام ضريبي خاص بالشركات التي يختلف نظامها عن نظام الأشخاص الطبيعية، الشركات الخاضعة للضريبة إجباريا :

- شركات الأسهم – شركات التوصية بالأسهم – المؤسسات العمومية الاقتصادية

– المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري – الشركات التعاونية الاتحادات التابعة لها .

– الشركات ذات المسؤولية المحدودة ( ش .ذ. م .م – ش. ذ. ش .و .م .م ) ، وتقوم هذه الشركات بدفع الضريبة على أرباحها في الآجال التالية:

- يترتب على الضريبة على أرباح الشركات أداء ثلاثة 3 تسبيقات يجب أداؤها على التوالي دون أن تتجاوز 20 مارس و 20 يونيو و 20نوفمبر من السنة التي تلي تلك التي تم فيها تحقيق الأرباح المعتمدة [1]. وحدد قانون المالي لسنة 2024 نسبها كالتالي :

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع ؛

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات ، **مرجع سابق** .

- 23% ، بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية والري ، وكذا الأنشطة السياحية و الحمامات ، باستثناء وكالات الأسفار ؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى ؛
- في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة ، يتم تحديد الارباح الخاضعة للضريبة بعنوان كل معدل وفقا لحصة رقم الأعمال المصرح به أو الخاضع للضريبة بالنسبة لكل نشاط ؛
- 10% بمعدل مخفض على الأرباح المعاد استثمارها . يطبق هذا المعدل على نواتج سنة 2022 و السنوات التي تليها ؛

يطبق المعدل المخفض على : أرباح شركات الإنتاج ، في حدود الربح الخاضع المصرح به عندما تكون موجهة لاقتناء معدلات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس ، خلال السنة التي تم فيها تحقيق هذا الربح .

- على الأرباح التي استعملت لاقتناء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة التي تسمح بالمساهمة في حدود 90 % على الأقل في رأسمال شركة أخرى لإنتاج السلع أو الأشغال أو الخدمات شريطة أن يكون المبلغ المعاد استثماره محررا
- كليا [1].

**3- الضريبة الجزافية الوحيدة :(IFU)** : يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) الأشخاص الطبيعيون الذين يزاولون نشاطا صناعيا و تجاريا وغير تجاري و حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والحرفية التقليدية التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي ثمانية ملايين دينار 8.000.000 ، باستثناء أولئك الذين اختاروا النظام الضريبي على أساس الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية (BNC) [2].

[1] وزارة المالية المديرية العامة للضرائب httpS : WWW.mfdgu.gov.dz .
[2] نفس المرجع .

- وتظل الضريبة الجزافية الوحيدة قابلة للتطبيق لتحديد الضريبة المستحقة للسنة الأولى التي يتم خلالها تجاوز حد رقم الأعمال المنصوص عليه في هذا النظام ، وتحسب هذه الضريبة مع مراعاة هذه التجاوزات ، ويظل هذا النظام ساريا أيضا في العام التالي القيم المحددة لها هي :
- 5% لأنشطة إنتاج وبيع السلع ؛
- 12 % للأنشطة الأخرى . اقتطاع ضريبة بنسبة 5% بموجب IFU ، والإعفاء الضريبي لعمليات توزيع السلع والخدمات عبر المنصات الرقمية أو استخدام مبيعات الشبكة المباشرة
- 5% لأنشطة جمع الورق المستعمل و النفايات المنزلية وغيرها من النفايات القابلة لإعادة التدوير والتي يقوم بها الأفراد ( المادة 32 قانون 2014 ) .
- 12% للدخل المهني السنوي لدافعي الضرائب الذين يندرجون ضمن فئة المهن غير التجارية BNC .
- 5% للأنشطة التي تتم في إطار العمل الحر ،( المادة 16 2023 LF / المادة 282 سادسا من قانون CIDTA) .

**4- الضريبة العقارية** : هي ضريبة سنوية تفرض على جميع الأملاك المبنية وغير المبنية ، وفقا لمقياس حسابي مهما كان وضعها القانوني والواقعة على تراب الوطن ، باستثناء تلك المعفاة صراحة ،يتم دفع هذه الضريبة إلى مصلحة الضرائب في المكان الذي يقع فيه العقار

**ثانيا : الضرائب غير المباشرة :**

وتقدر الضرائب غير المباشرة على أساس القدرات التكلفية للشخص عند الاستهلاك أو الإنفاق لبعض المنتجات أو السلع، وتحصل لفائدة ميزانية الدولة أو ميزانية الجماعات المحلية. إن هذه الجباية تمس المستهلك وليس التاجر، إذ هذا الأخير أوكلت له مهمة جمعها.

وهي ضرائب وقتية أو ظرفية لا يشعر الشخص بها وهو يدفعها، وغالبا ما تضاف على ثمن السلع عند الشراء ومن أهمها :

**1-الرسم على القيمة المضافة**TVA: يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم انجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية ، وتحدد معدلاتها كالتالي[1] :

- معدل قدره 19 % والذي يطبق على المنتجات والسلع والمواد الغذائية و الأشياء و العمليات التي لا تخضع للسعر المخفض .
- نسبة مخفضة قدرها 9% و التي تطبق على السلع و الخدمات التي تمثل فائدة خاصة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي .
- الإعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة لبعض المواد واسعة الاستهلاك (المادة 65 من ق م 2024) بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ، أدرج قانون المالية لسنة 2024 إعفاء من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2024 .

**2- الضريبة على منتجات التبغية** : رفع قانون المالية لسنة 2024 من معدل الضريبة الإضافية على أرباح شركات صناعة التبغ ، مع مراعاة معدل الإدماج في عملية صناعة المواد التبغية كما يلي [2]:

- 16%عندما يساوي معدل الإدماج أو يفوق 40%؛

- 20% عندما يكون معدل الإدماج أقل من 40 %؛

يقصد بالإدماج ، سلسلة عمليات تصنيع منتج نهائي من خلال إدخال مواد أولية ومكونات منتجة محليا

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ، مرجع سابق

[2] المديرية العامة للضرائب مرجع سابق ص 4 .

المشروبات الكحولية، المواد الكيماوية ...الخ.

**3- الضريبة على الإنفاق أو الاستهلاك** :وتفرض على إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات لذلك فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة ، وبموجب قانون المالية لسنة 2024 تم تعديل هذه الضرائب ووضع معدلات مخفضة عليها وإعفاء بعض الأنشطة منها إلى[1]: إعفاء رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج من الضريبة الجزافية الوحيدة (المادة 20 من ق .م 2024 )

**4- رسم التطهير** : تمديد تطبيق معدل المخفض للرسم على القيمة المضافة على النفايات القابلة للتثمين بمعدل 9% . [2]

**5- الرسم على المنتجات البترولية** : من أجل تعويض النقص في الإرادات الناجم عن إلغاء الرسم على النشاط المهني ، نص قانون المالية لسنة2024 على إعادة توزيع ناتج الرسم على المنتجات البترولية ، لفائدة الجماعات المحلية كما يلي : 66% لكل بلديات الوطن 29% – للولايات – 5 % لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية [3].

**المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة**

إن البحث في التنظيم الفني للضريبة، يجعلنا نضع أيدينا على النواة الأساسية المشكّلة للسياسة الضريبية وأحد الدّعائم الرئيسية في أي هيكل ضريبي، ويتمثل التنظيم الفني للضريبة في الطرق والإجراءات اللازمة لفرض الضريبة وكيفية تحصيلها ، ومن ثم فإن التنظيم الفني للضريبة يتشكل من الوعاء الضريبي ،و المعدل الضريبي ، والازدواج الضريبي ، والتخلص

[1] المديرية العامة للضرائب مرجع سابق ص 3

[2] المادة 35من قانون المالية 2024 القانون رقم23-22 الجريدة الرسمية ، العدد 86،الصادر 2023/12/31.
[3] المادة 37 من قانون المالية 2024 نفس المرجع.

من الضريبة ، وهناك مؤلفين يقومون على وضع تقسيمات أخرى للتنظيم الفني للضريبة يتأثر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة .

**أولا – الوعاء الخاضع للضريبة:**

- إن وعاء الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة ، وهذا الوعاء قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته ، وقد يكون واحدا ومتعددا ، كما عرفنا الضريبة أنها استقطاب نقدي لذلك فإن وعاء الضريبة العصرية هو مال سواء أكان هذا المال دخلا أم نفقة أم ثروة واختيار موضوع الضريبة مهم جدا في دراسة إي نظام ضريبي ، إذ يتوقف على الوعاء تحديد صفاته من حيث العدالة و المرونة و الوفرة ، وهذا الاختيار يرتبط بمجموعة من العوامل هي : [1]
- الضرائب المباشرة وغير المباشرة
- الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة
- الضريبة على الأشخاص والأموال
- الضريبة على الدخل والضريبة على رأس المال أو الضريبة على النفقات
- ضرائب نوعية وضرائب على الدخل العام .

**ثانيا – تسعير الضريبة:**

سعر الضريبة هو النسبة المئوية التي تطبق على الوعاء الضريبي بعد تحديده ومن ثم تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه لمصلحة الضرائب، كما يتم تحديد معدل الضريبة وفقا لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وقد يكون المعدل ثابتا مهما تغير الوعاء الخاضع للضريبة. وفي هذه الحالة يطلق عليها **بالضريبة النسبية** وهي ثبات المعدل مع تغير الوعاء بنفس النسبة

[1] خالد شحادة الخطيب ، وأحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،2016، ص 160.

التي يتغير بها مبلغ الضريبة، وقد يكون المعدل متصاعدا أي يزداد كلما ارتفع الوعاء وعندها يطلق عليها **الضريبة التصاعدية**[1].

**1- الضريبة النسبية:** هي تلك الضريبة التي تفرض بنسبة محددة وثابتة مهما تغيرت قيمة الوعاء الضريبي ، فمثلا تفرض قيمة 19 % من قيمة الأرباح التجارية والصناعية ، وفقا لهذه الطريقة تظل نسبة الضريبة المستحقة إلى قيمة الوعاء الضريبي ثابتة مهما تغيرت قيمة المادة الخاضعة للضريبة واضح هنا أن حصيلة الضريبة تتغير بالزيادة أو النقصان بنفس نسبة الغير في قيمة الوعاء الضريبي .

- يرى الاقتصاديون التقليديون نظرية الضريبة النسبية أنها هي الأفضل و الأكثر عدالة من الضريبة التصاعدية نظرا لمعاملتها لكل المكلفين بشكل متساوي ولكن في الحقيقة فهي بعيدة عن العدالة الضريبية، ففرض ضريبة بمعدل واحد على كل الأوعية مهما كانت قيمتها سيؤدي إلى تحويل الثروة بشكل غير مباشر من أصحاب الدخول المنخفضة إلى أصحاب الدخول المرتفعة.
- اعتبار الضريبة من وجهة نظر التقليديين ثمنا للخدمات المقدمة من طرف الدولة، ومن ثم يكون الثمن الذي يدفع من أجل الحصول على الخدمات واحد، وبصرف النظر عن الكميات المشتراة من الخدمة[2].

**2- الضريبة التصاعدية :** وهي تلك الضرائب التي بنسبة تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي ففي طل هذا الأسلوب تزداد نسبة الضريبة المستحقة إلى الوعاء الضريبي كلما ازدادت قيمة المادة الخاضعة للضريبة ، ويلاحظ أن أساليب تطبيق التصاعد في التشريعات الضريبية كثيرة ومن أهم هذه الأساليب :

---

[1] حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الثاني ، 2003 ،ص 91.

[2] دوداح رضوان، **طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الموشم الجامعي 2014-2015، ص26.

أ- **التصاعد بالطبقات :** ويتم في هذه الحالة تقييم الموالين إلى عدة طبقات حسب مقدار الدخول أو الثروات والترتيب ، ومثال ذلك الضريبة على الدخل تفرض الضريبة حسب الطبقات تصاعديا ثم تفرض الضريبة بنسبة تتزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر شراء على الدخل ، ويعيب على هذا الأسلوب المتصاعد حسب الطبقات عدم عدالته نسبيا باعتبار أنه كلما ازداد الدخل بدينار واحد ، ينتقل مباشرة للطبقة الأخرى التي يخضع دخلها لمعدل مرتفع يكلفه تكاليف أكبر من الأولى.

ب- **التصاعد بالشرائح :** يعتبر أسلوب التصاعد بالشرائح أكثر الأساليب تطبيقا من الناحية العملية حيث يقسم وعاء الضريبة إلى عدة أجزاء يطبق على كل منها معدل خاص، ويتزايد هذا المعدل من جزء إلى جزء أعلى منه.وتعتبر الضريبة التصاعدية أكثر الأساليب تطبيقا من الناحية العملية في الأنظمة الضريبية الحديثة وهذا نظرا أن هذا الأسلوب يراعي مبادئ العدالة والظروف الشخصية لكل مكلف. كما تعتبر وسيلة فعالة لتقليل التفاوت بين دخول الأفراد ورفع مستوى الطبقات الفقيرة، كما يعتمد على هذا النوع من الضرائب لمعالجة الأزمات الاقتصادية خاصة في فترات الانكماش، حيث تسمح هذه الضريبة بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات ذات الدخول المنخفضة، كما استند الكثير من الاقتصاديين الماليين إلى مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة على أساس انه كلما زاد حجم الثروة كلما تناقصت المنفعة الحدية لها بمعنى أن التضحية الحدية للإنفاق تتناقص مع ازدياد حجم الثروة.[1]

**ثالثا – تحصيل الضريبة:**

يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين و الأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة .[2]

[1] دوداح رضوان ، مرجع سابق ،ص29.

[2] علي زغدود ، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2011 ، ص 198.

1- **طرق تحصيل الضريبة:** في إطار التشريع الضريبي المعمول به في الجزائر حاليا ، يوجد طريقتان لتحصيل مختلف الضرائب و الرسوم و الحقوق ، طريقة التحصيل الودي و طريقة التحصيل الجبري .

أ- **طريقة التحصيل الودي** : لقد مكن المشرع الجزائري المكلف بالضريبة من خلال هذه الطريقة من القيام بعملية إبراء ديونه اتجاه الخزينة العمومية دون مطالبته بذلك من طرف الإدارة الضريبية ، وذلك لتفادي تعرضه لغرامات مالية على التأخير في الأداء .

وما يميز هذه المرحلة نوعان من طرق التحصيل الضريبي وهي كالتالي :

**الطريقة الأولى** : تتمثل في التحصيل التلقائي الذي يتم بشكل عام عن طريق جدول إشعار بالدفع كالضرائب والرسوم التي يتم تسديدها من خلال المطبوع الجبائي ج 50 ، والضريبة على الدخل العقاري التي تتم بواسطة المطبوع الجبائي ج 51 .[1] وتعتبر هذه الطريقة هي الأصل في دفع قيمة الضريبة .

**الطريقة الثانية** : تتمثل في التحصيل التلقائي الذي يتم من خلال إعلام المكلف بالضريبة بدينه الضريبي من طرف قابض الضرائب بناء على سند تحصيل قانوني ، وهذا من خلال الإنذار المرسل إليه مرفوقا بحوالة للخزينة محررة سلفا في ظرف مختوم .

يعتبر تاريخ إدراج الجدول في التحصيل نقطة بداية في التحصيل الضريبي ،وهو الإجراء القانوني الذي يسمح لقابض الضرائب الشروع في القيام بعمليات التحصيل الودي لمختلف الضرائب والرسوم ويجب أن يظهر هذا التاريخ بشكل إلزامي في الجداول وعلى الإنذارات الموجهة إلى دافعي الضرائب ، ويطلق على الفترة الممتدة من تاريخ إدراج الجداول في التحصيل إلى غاية تاريخ استحقاق الضريبة بفترة السماح القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة لتبرئة ذمته تجاه الخزينة ، وهذا دون تسليط عليه غرامات مالية على التأخير في الأداء .

[1] خروبي هنى و جيلالي عياد غلام الله ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، رقم المجلد 13 ، العدد 2، جامعة الشلف ، 2020 ، ص 6 .

وبهدف تحسين ظروف ومناخ الأعمال للمكلف بالضريبة الذين يواجهون صعوبات مالية ظرفية منح له المشرع إمكانية ان يطلب من قابض الضرائب جدول زمني للدفع في أجل 36 شهرا ، مع دفع مبلغ أولي أدنى يساوي 10 %من مبلغ الدين الجبائي .

**ب-طريقة التحصيل الجبري** : وهي المرحلة الموالية لمرحلة التحصيل الودي، ويعتبر تاريخ استحقاق الضريبة بمثابة نقطة انطلاق مرحلة التحصيل الجبري ، ففي هذه المرحلة يقوم قابض الضرائب ببذل قصارى جهده لتحصيل الديون الضريبية التي أخذها على عاتقه ، وذلك من خلال متابعة المتخلفين عن إبراء ذمتهم تجاه الخزينة

إن تاريخ الاستحقاق يمثل الصفة المكتسبة في وقت معين من خلال مختلف الضرائب والرسوم التي تمكن من التحصيل الإلزامي لمختلف الضرائب والرسوم ،والعمل على فرض غرامات مالية على التأخير في الأداء . [1]

**2- ضمانات تحصيل الضريبة:** لضمان حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب فقد كفل القانون للخزانة العامة العديد منالضمانات وأهم هذه الضمانات:[2]

- تقرير حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى ويكون للخزانة العامة حق التتبع للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل.
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة، ويعتبر الحجز هذا حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام لمصلحة الضرائب.

[1] خروبي هني و جيلالي عياد غلام الله ، مرجع سابق ، ص 7.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000، ص212.

- منح المشرع الموظفين المختصين في مصلحة الضرائب حق الاطلاع على الوثائق الموجودة لدى المكلف أو الغير من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة، بل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم علىملفات أي دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين، وقد وضع المشرع الجزاءات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإتلاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة.
- تقرير قاعدة الدفع ثم الاسترداد وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساسا أو في مقدارها أو حتى استردادها. والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخزانة العامة ولكن لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة.

**المطلب الثالث: أهداف الضريبة**

تسعى الدولة من وراء فرضها للضريبة إلى تحقيق أهداف مختلفة ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

**أولا– أهداف مالية:**

لقد كان الهدف المالي قديما ومازال للوقت الحاضر يعتبر من الأهداف الرئيسية من وراء فرض الضريبة ، حيث أن معظم الدول تعتمد على الأموال التي تحصلها من الضرائب لتمويل نفقاتها المختلفة ،فمع ازدياد تدخل الدولة وازدياد حجم وطبيعة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها والقاطنين لديها من تعليم وصحة وأمن وغيرها ، أدى ذلك إلى زيادة اعتماد معظم الدول على فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى تنوع الضرائب التي تفرضها الدولة لزيادة مداخيلها منها ، وتختلف درجة اعتماد الدول على الضرائب في تمويل نفقاتها فنجدها تشكل نسبة عالية من مصادر التمويل في ميزانيات الدول المتقدمة نظرا لارتفاع مدخول المواطن في هذه الدول ولارتفاع مستوى الخدمات المقدمة من قبلها ، وبالمقابل نجد أن نسبة مساهمة الضرائب في

تمويل نفقات الدول متدنية نسبيا لدى الدول النامية نظرا لانخفاض مستوى دخل المواطنين في تلك الدول [1].

**ثانيا – أهداف اقتصادية :**

ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي غير مصحوب بالتضخم أو الانكماش و أصبحت في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن إنجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- حماية الصناعات الوطنية معالجة العجز في ميزان المدفوعات برفع ضريبة الاستيراد و الإعفاء أو التخفيف في المقابل لضريبة التصدير.
- تشجيع بعض أنواع المشروعات باعتبارها معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا . التخفيف من حدة الضغوط التضخمية والمحافظة على النقد الوطني.
- قد تُساهم الاقتطاعات الضريبية المفروضة على أصحاب المداخيل المرتفعة في زيادة الاستهلاك الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي التي تساهم في الوصول إلى مستوى التشغيل التام .
- يعمل استخدام الضرائب في تعبئة الموارد المالية كتشجيع الادخار أو بالإعفاء الكلي أو الجزئي للمداخيل المودعة لدى البنوك من الضرائب طبعاً مع مراعاة معدلات التضخم على تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

**ثالثا– أهداف اجتماعية :**

تستخدم الدولة الضريبة كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي :

[1] محمد أبو الناصر وآخرون ، محفوظ المشاعلة ، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية و التطبيق ، مطابع الدستور التجاري ،الأردن ،2002، ص 5 .
[2] حميد بوزيرة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 12

- تستخدم معظم الدول الضرائب لمعالجة التفاوت بين دخول الأفراد عن طريق فرض ضريبة الشركات والضريبة التصاعدية على الدخل ، حيث تعمل الدولة على زيادة الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة مع تقرير الإعفاءات للدخول المنخفضة.
- تهدف الدولة من خلال فرضها للضرائب بمعدلات مختلفة إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أهمها ضبط النمو الدمغرافي عن طريق المعدلات الضريبية على الأجور حسب الحالة الاجتماعية للأفراد بقصد التشجيع أو الحد من النسل ، ولتشجيع استهلاك بعض السلع المرغوب فيها اجتماعيا من خلال تطبيق معدلات ضريبة مرتفعة .[1]

وهكذا نجد أن الضريبة أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية .

**رابعا– أهداف سياسية :**

تتعلق أهداف الضريبة بالسياسة الداخلية و الخارجية ، ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى ، وهي بذالك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب . أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية ، مثل استخدام الرسوم الجمركية (كمنح الإعفاءات و الامتيازات الضريبية ) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها (رفع الرسوم الجمركية )من أجل تحقيق أغراض سياسية [2]

[1] ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص ص 57-58 .
[2] سوزي علي ناشد، مرجع سابق ، ص ص 131 - 132

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل استنتجنا أن الضريبة أداة حيوية في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، حيث تمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة. وتتنوع أشكال الضرائب وأساليب فرضها بحسب أهداف الحكومة والاقتصاد الوطني. ومع تطور الاقتصاديات وتعقيد الأنظمة الضريبية، يظل من الضروري النظر في توازن بين تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات أن تسعى إلى تحسين الشفافية والكفاءة في جمع الضرائب واستخدامها بطريقة مسؤولة، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومات وتعزيز استقرار النظام المالي .

# الفصل الثاني:

# الإطار المفاهيمي لسياسة التمويل الداخلي والخارجي في المؤسسة الاقتصادية

# الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة التمويل الداخلي والخارجي في المؤسسة الاقتصادية

**تمهيد:**

ترتكز المؤسسات الاقتصادية على مجموعة متنوعة من السياسات التمويلية التي يمكنها اعتمادها وفقًا لأهدافها وظروفها الخاصة، تختلف هذه السياسات من حيث إيجابياتها وسلبياتها، وتعتمد أيضًا على وضع المؤسسة وقدراتها المالية وأحوال السوق المالية ، ومن الضروري أن تكون لدى المؤسسة خطط تمويل متعددة لضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية.

تقدم التطورات في الأنظمة المالية خيارات إضافية للمؤسسات، حيث يمكن للمؤسسة اختيار السياسة التمويلية المناسبة استنادًا إلى الظروف والعوامل المختلفة ، من الضروري أيضاً مراعاة العوامل الخارجية التي قد تؤثر على السياسة التمويلية، ويُسلّط هذا الفصل الضوء على مفهوم ومهام السياسة التمويلية، وكذا خصائص ومخاطرها،والمصادر المختلفة لهذه السياسة التي يمكن اعتمادها لدعم نشاط المؤسسة، وذلك من خلال مبحثين:

- **المبحث الأول:** ماهية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** مصادر سياسة التمويل.

## المبحث الأول: ماهية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية

تعد عملية التمويل واحدة من أصعب العمليات التي تواجه إدارة الأموال في المؤسسة، حيث تقوم بتوفير الأموال اللازمة لتمويل أنشطة مختلفة ، وأصبح من الضروري على الإدارة تحديد السياسة المناسبة للحصول على التمويل قبل اتخاذ القرار ، إذ تسعى الإدارة للعثور على وسائل التمويل اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسة من الأموال في عملياتها الإنتاجية، حيث تعد إدارة الإنتاج أولوية بالنسبة لها من أجل زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات.

### المطلب الأول: مفهوم سياسة التمويل وخصائصها

التمويل هو عمود فقرة الاقتصاد والشركات، وهو الذي يحدد مسارات وقرارات الشركة، لذلك يجب على المسؤول عن اتخاذ القرارات أن يكون لديه المهارات والعقلانية اللازمة لاتخاذ القرارات المثالية في مجال التمويل لضمان توفير جميع احتياجات الإنتاج ودفع جميع الديون ونفقات الشركة.

**أولا – مفهوم سياسة التمويل :**

تطور مفهوم التمويل بشكل ملحوظ خلال السنوات العشرين الماضية مما أدى إلى ظهور تباين في وجهات نظر الاقتصاديين حوله.

1. **مفهوم التمويل : لغة** :هو الإمداد بالمال ، **اصطلاحا :** هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع .هو مجموعة الوسائل والأساليب و الأدوات التي تستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال الأزمة لتغطية نشاطاتها لإدارة الاستثمارية و التجارية

وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها .[1]

يعرف أيضا بوضع مال ليكون جزءاً من رأس المال، أو الشراء المباشر لسلع للبيع،

أو تأجير المعدات والآلات وأشكال أخرى من الاستفادة[2].

يُعرف كذلك بأنه عملية البحث عن السبل المناسبة للحصول على التمويل، واختيار وتقييم هذه السبل، والحصول على توازن مثالي بينها بما يلبي احتياجات المؤسسة من حيث الكمية والجودة[3].

من خلال هذه المفاهيم نستنتج مفهوم شامل للتمويل على أنه : هو الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال و الحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة ، مما يساعد على تحقيق أهدافها ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة ، والتي تشمل المستثمرين و العمال والمديرين .

**2.مفهوم سياسة التمويل:** يمكن تعريف سياسة تمويل المؤسسة كما يلي:

- تتعلق سياسة التمويل بالخطوات التي يتبعها متخذ القرار بشأن التمويل في المؤسسة، بهدف اختيار الوسيلة الأمثل لتمويل أنشطة المؤسسة. يجب أن تكون هذه الوسيلة متناسبة مع الحالة المالية للمؤسسة لتحقيق الأهداف المحددة بواسطة إستراتيجية المؤسسة المالية[4].

[1]عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ،دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2002 ، ص 117

[2]محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، ط 1، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 138.

[3]السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، ط 1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 23.

[4]Steve Lumby, Chris Jones, **Corporate finance : theory & practice,** Homson, London, 2003, P 03.

- هي عملية اختيار نوع هيكل المالية الذي ترغب المؤسسة في تحقيقه من خلال مقارنة بين مصادر التمويل المختلفة المتاحة لها، بهدف تعظيم قيمتها من خلال اختيار الهيكل الأقل تكلفة مالية وأفضل عائديه [1].
- كما تعرف **سياسة التمويل** على أنها الاختيار الذي يهدف إلى خفض المخاطر وزيادة العوائد المرتبطة بنشاط تمويل المؤسسة ، ويتضمن قرار التمويل العديد من المخاطر المرتبطة بمصادر التمويل المتاحة ولذلك، تهدف سياسة التمويل إلى اختيار مصدر التمويل الذي يحد من المخاطر المحتملة إلى أدنى درجة ممكنة، وفي الوقت نفسه تزيد من كفاءة مصادر التمويل إلى أقصى حد ممكن يفوق تكلفتها ومخاطرها [2].
- إذ تُعرف **سياسة التمويل** على أنها مجموعة من الضوابط والتقنيات والإجراءات التي تهدف إلى توفير الأموال الضرورية للمؤسسة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال الاستخدام الفعال لتلك الأموال وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة من خلال هيكل تمويلي مُحسن.[3]

يمكننا تعريف سياسة التمويل بأنها القرار المتعلق بأنواع التمويل التي ستعتمدها المؤسسة لتمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي بناءً على إستراتيجيتها، من خلال مقارنة واختيار أنواع التمويل المتاحة باستخدام معايير محددة، مع مراعاة الشروط الخارجية والظروف الداخلية للمؤسسة، بهدف تحقيق أقصى قيمة سوقية للمؤسسة وتحقيق أهدافها من خلال تقليل التكاليف وزيادة العوائد وتقليل المخاطر.

تحدد سياسة التمويل استناداً إلى توجهات السياسة العامة والتي تعتمد على خطة إستراتيجية طويلة المدى. تُعتبر السياسة التمويلية كتكتيك أساسي لتنفيذ الإستراتيجية المالية. إذ كلما كانت

[1]Joel M. Stern, Donald H, Chew. Jr, **The revolution in corporate finance, Fourth editon,** Blakwell Publishing, London, 2003, P 54.

[2]A.A. Groppelli, Ehsan Nikbakht**, Fnance, Fourth edition**, Barons, New York, 2000, P 03.

[3]محب خلة توفيق، **اقتصاديات التمويل الإداري**، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 344.

القرارات المالية مناسبة وجيدة ومتناسبة مع البيئة المالية ووضع الشركة داخلياً، كلما ساعد ذلك في تحقيق أهداف الشركة بشكل فعال وتقليل المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للشركة.

**ثانيا – خصائص سياسة التمويل :**

لابد الإشارة إلى أن لكل مصدر من مصادر التمويل خصائصه و يمكن إجمال هذه الخصائص بالنقاط التالية:[1]

1. **تاريخ الاستحقاق** : لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يستحق به (باستثناء أموال الملكية)، فليس من المنطق أن تقترض المنشأة من الآخرين دون أن يتم الاتفاق على تاريخ السداد، ويوجد ثلاث فترات لسداد القروض:

- **قصيرة:** يتم السداد أقل من سنة.
- **متوسطة:** يتم السداد ما بين السنة وعشرة سنوات.
- **طويلة:** يتم السداد بعد عشرة سنوات.

2. **الدخل:** إذ أن لكل مصدر تمويلي، مردود و يمكن أن يمتاز كل دخل بما يلي:

أموال الملكية. الأولية: إذ يوجد هناك أولويات لمن يحصل على دخله أولا من المقرضين.

- المقدار: إذ لكل أن لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا باستثناء أموال الملكية.
- التأكد: لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الأرباح، أو الخسائر التي حققها المقترض باستثناء

[1] أولاد قادة أمال، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف،الموسم الجامعي 2016 2017، ص 60.

3. **السيطرة:** المقرضين الخارجيين بإمكانهم طلب تصفية المؤسسة أو بيعها للحصول على حقوقهم حالة عدم حصولهم عليها.

4. **الأداء:** لا يحق للمقرضين الخارجيين إدارة المؤسسة الاقتصادية لأن الإدارة تمارس من قبل المالكين [1].

**المطلب الثاني: أهمية سياسة التمويل ومهامها**

يكتسب نشاط التمويل في المؤسسة أهمية بالغة لما له من دور في تغطية مختلف احتياجات المؤسسة الاستثمارية والاستغلالية بما يضمن تحقيق أهدافها، كما يسمح لها بمواجهة الظروف الطارئة وتجاوزها بأقل الأضرار الممكنة.

**أولا – أهمية سياسة التمويل:**

تحتاج المؤسسات، بغض النظر عن نوعها أو حجمها، إلى تمويل لأغراض مختلفة مثل التأسيس، التوسع، شراء المواد الخام، وغيرها من احتياجات الإنتاج. يمكن القول إن التمويل له أهمية كبيرة تجسدت في عدة نقاط كما يلي[2]:

- يتطلب التمويل توفير الأموال اللازمة لتنفيذ جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الإنتاجية، مثل شراء المواد الخام والمعدات وتوفير المباني وغيرها. بمعنى آخر، يعتبر التمويل شرط أساسي لممارسة النشاط سواء في بداية تأسيس المشروع أو لضمان استمراريته وتسييره.
- تحقيق التوازن في التبادل التجاري، بما في ذلك الصادرات والواردات، بين الدول المختلفة.
- توفير التمويل اللازم لإتمام المشاريع.
- ضمان تدفق رؤوس الأموال الدولية في أشكالها المختلفة مثل القروض والاستثمارات.

[1] أولاد قادة أمال ، مرجع سابق ص 70 .

[2] مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 235.

- ضمان الالتزامات المالية التي تنتج عن الأوضاع السياسية العالمية على البلدان.
- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.
- يُساهم في إنجاز مشاريع متعثرة وجديدة التي ستزيد من الدخل الوطني.
- يساعد في تحقيق رغبة المؤسسة في اقتناء أو استبدال المعدات.
- استخدام التمويل لتصحيح العجز المالي.
- حفظ السيولة في الشركة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

**ثانيا – مهام سياسة التمويل:**

تعتبر آلية التمويل من أبرز الأدوار في جميع المشاريع، نظرًا للمرونة التي توفرها، كما تتولى الإدارة المالية دوراً رئيسياً في سير العمل.يمكن إجمال المهام الأساسية لسياسة التمويل فيما يلي:[1]

1. **التخطيط المالي** : يُعتبر التخطيط المالي من الأنواع المختلفة للتخطيط الذي يساعد في التنبؤ بالمستقبل عن طريق تقديرات المبيعات والنفقات القادمة. وتسعى المؤسسة من خلال هذا التخطيط إلى تأمين الاحتياجات المالية اللازمة وتحديد كيفية جمعها، سواء كانت تلك الاحتياجات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وذلك من خلال جعل الخطط مرنة لتتلاءم مع أوضاع عدم اليقين.
2. **الرقابة المالية** : تتم عن طريق تقييم كيفية تنفيذ الأنشطة مقارنة بالخطط المحددة. يتم هذا التقييم من خلال مراجعة تقارير الأداء وتحديد المشاكل والأسباب التي أدت إلى حدوثها.

[1] محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية**، د ط، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ،ص ص21 –22.

3. **الحصول على الأموال** : يهدف التخطيط المالي للمؤسسة إلى تحديد الاحتياجات المالية في الوقت المناسب والبحث عن مصادر داخلية أو خارجية للحصول على هذه الأموال بأقل تكلفة وأسهل الشروط الممكنة.

4. **مقابلة مشاكل خاصة** : عندما تحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة، يسعى المدير المالي إلى استثمارها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، ويجب عليه التأكد من أن استخدام هذه الأموال سيضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح. قد تحدث مشاكل مالية خاصة لم تعتاد عليها المؤسسة عند جمع مشروعين أو عدة مشاريع في مشروع واحد، ويمكن أن تأخذ هذه المشاكل إحدى الصورتين التاليتين:

أ – **الاندماج:** هو عملية تكتل تحدث عندما تدمج عدة مؤسسات معا، مما يؤدي إلى فقدانها لاستقلاليتها المالية وشخصيتها القانونية. يمكن للاندماج أن يساعد المؤسسة في تحسين كفاءتها وخفض أسعار منتجاتها، وما إلى ذلك.

**ب– الاستحواذ:** ويحدث عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها حيث تضم جميع أصولها أو جزءًا منها إلى مؤسسة أخرى، وبالتالي تستحوذ المؤسسة الجديدة على المؤسسة القديمة .

**المطلب الثالث: مخاطر سياسة التمويل**

تتمثل أهم مخاطر سياسة التمويل التي قد تعترض المؤسسة في[1]:

**أولا – خطر القرض:**

يعتبر الإقراض من أهم العمليات التي يقدم عليها البنك، فهو يقوم على اتفاق ما بين البنك والمؤسسة الاقتصادية بموجبه تستفيد الأخيرة من سيولة نقدية تلتزم بردها في أجل محدد و

[1] أولاد قادة أمال ، مرجع سابق ، ص 60.

بعمولة متفق عليها مسبقا، ذلك أن البنوك غالبا ما تلجأ إلى منح القروض لعملائها قصد تحقيق عائد مالي من العملية.

إلا أنه وخلافا لذلك، قد تعجز المؤسسات الاقتصادية عن سداد ديونها نهائيا، أو تتأخر في تسديدها لظروف غير متوقعة، أو تمتنع عن سدادها عمدا، الأمر الذي من شأنه أن يعرض البنك لخطر عدم تسديد قيمة القرض، ومن

**ثانيا – خطر السيولة :**

عرف المشرع الجزائري خطر السيولة في المادة الثانية من النظام 11/08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على أن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية، نظرا لوضعية السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة. يتضح من التعريفات السابقة، أن خطر السيولة يتمثل في عدم قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين بسحب ودائعهم نتيجة لأسباب عدة قد تكون داخلية أو خارجية، فالأسباب الداخلية تتمثل أساسا في ضعف تخطيط السيولة، من حيث عدم التناسق بين القروض والودائع فيما يخص أجال الاستحقاق، أو إخفاق البنك في تحويل الودائع إلى سيولة مطلقة موجودة في خزينته لكونها لازالت لدى الغير، وهذا ما يطلق عليه خطر "التحويل" ، أما الأسباب الخارجية فهي تتعلق بشكل عام بالسوق النقدي، وتتمثل في حالة الركود الاقتصادي الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يترتب عليه من تعثر لبعض المشروعات وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك في مواعيد استحقاقها، بالإضافة إلى الأزمات الحادة التي قد تنتاب الأسواق المالية هذا وإن خطر السيولة من شأنه أن يرتب إفلاس البنك بسبب توقفه عن الدفع على الرغم من يسره – باعتباره يتوفر على ديون لدى الغير لم يحل أجل استحقاقها بعد –

ومن ثم توجب على البنك أن يوفق بين أجال الإيداع و الإقراض، حتى يتجنب الوقوع في مثل هذا النوع من المخاطر.[1]

**ثالثا- خطر الملائمة:**

يسمى كذلك بخطر عدم القدرة على الوفاء، أو عدم كفاية رأس المال، وخلاله يسجل البنك عجزا في أمواله الخاصة وذمته المالية لدرجة يستحيل معها تغطية الخسائر المتولدة عن كافة أنواع المخاطر. ويمثل رأس المال الركيزة الأساسية لقيام البنوك، فهو الفرق ما بين ممتلكات البنك والديون المستحقة عليه، وهو بذلك يختلف عن رأس المال الاحتياطي الإلزامي والذي يقوم على اقتطاع نسبة معينة من أصول البنك وودائعه، ووضعه في شكل رصيد دائم لدى البنك وخلافا لخطر القرض والسيولة، فإن المشرع الجزائري لم يعرف خطر عدم الملاءة، إلا أنه بالمقابل تصدى له بنظامين بنكيين للحماية[2].

**رابعا- خطر السوق:**

يعتبر من المخاطر الجديدة، التي تزامن ظهورها مع دخول البنوك في مجال السوق، وتعاملها بالأسهم والسندات، فدخول البنك في معاملات السوق ضاعف من ظهور العديد من الأخطار المرتبطة بخطر السوق، كخطر معدل الفائدة والصرف وعدم سيولة الأسواق وخطر البورصة.

وتعرف مخاطر السوق على أنها جميع الأخطار التي تؤثر على الأرباح أو على رأس المال، من خلال تغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسندات وأسعار السلع)، ولقد عرف المشرع الجزائري خطر السوق في المادة الثانية من النظام رقم 11/08 المتعلق بالرقابة

[1] شيخ محمد زكريا، **مخاطر تمويل المؤسسات الاقتصادية**،مجلة قانون العمل والتشغيل ، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس، 2018 ، ص ص 292-293.

الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على أنه مجموع مخاطر الخسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية الناجمة عن تقلبات أسعار السوق وتشمل لاسيما:

- المخاطر المتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة وسندات الملكية لمحفظة التفاوض.
- خطر الصرف.

يظهر من التعاريف السابقة أن هذا الخطر يشمل جميع المخاطر المرتبطة بالسوق، فهو لا يعد خطرا واحدا وإنما في حقيقة الأمر يحمل في طياته مجموعة من الأخطار التي يمكن أن تظهر بمناسبة التغيرات التي تطرأ في السوق.[1]

**المبحث الثاني: مصادر سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية**

تعد المؤسسة الاقتصادية نواة الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر منطلقا لكل الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة في العالم، وتعتبر الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الدولة. وأساس هذه المؤسسات هو التمويل، حيث يعتبر العمود الفقري المحرك لكل المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولكي تضمن المؤسسة استمرارها ونموها وتحقيق أهدافها وتطبيق سياساتها عليها، يجب أن تختار بين مصادر التمويل المختلفة. ولذلك تسعى المؤسسات جاهدة لتغطية احتياجاتها المالية بواسطة مواردها الداخلية التي في الغالب لن تكفي لتحقيق أهداف المؤسسة في التطور

**المطلب الأول:مصادر سياسة التمويل الداخلية**

تحتاج المؤسسة الاقتصادية إلى مصادر مختلفة لتمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية وتعتبر عملية أو طريقة الحصول على ما تحتاج إليه من أموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها ، ومن أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها هي مصادر التمويل الداخلي التي

[1]زيان سليمان رمضان أساسيات في الإدارة المالية ، ط4، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 1994،ص 295.

تمثل الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من خلال أعمالها والتي تلجأ إليها كأول طريقة للتمويل إذ تشمل كل التدفقات النقدية الناتجة من التمويل الذاتي وعن التنازل عن بعض الأصول .

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مفهوم التمويل الذاتي ومكوناته وفي الأخير تقييمه.

**أولا – مفهوم التمويل الذاتي:**

" يقصد به جميع الأموال المترتبة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو من المصادر العرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يُمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المؤسسة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدارهم للأسهم من طرف المؤسسة والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الاسمية، أو الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات".[1]

1. ويعبر التمويل الذاتي عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام .

حيث يمكن تعريفه كما يلي : هو عبارة عن الأموال المتولدة و الناتجة عن قيام المؤسسة بنشاطها خلال دورة الاستغلال أي القدرة الذاتية للمؤسسة بتمويل نفسها دون للجوء إلى الغير [2].

[1]زنانرة ريمة والعيد شريفة، **مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه–دراسة نظرية–**،مجلة المالية والأسواق، المجلد 1، العدد 2، جامعة جيجل (الجزائر)، 2023، ص329.

[2] لسلوم مباركة ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ، ص 36

2. والتمويل الداخلي يتكون من عنصرين التنازل على الأصول و التمويل الذاتي كون هذا الأخير موردا ماليا سنويا متجددا يتكون من العناصر التالية :

**التمويل الذاتي = الإهتلاكات + المؤونات ذات طابع احتياطي + الأرباح المحتجزة**

**ثانيا – مكونات التمويل الذاتي:**

تنقسم مكونات التمويل الذاتي إلى ثلاث عناصر رئيسية وهي :

1. – **الاهتلاكات** : الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، ويقصد بالمنافع الاقتصادية المستقبلية قدرة العنصر المثبت على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تدفقات الخزينة لفائدة المؤسسة ،ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان نفسه [1].

ويعرف أيضا على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، ويتم توزيع المبلغ القابل للاهتلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته .

ويعتبر من أهم مصادر تمويل الاستثمارات أو التثبيتات فهو يسمح للمؤسسة بالحصول على استثمارات جديدة تعوض الاستثمارات التي تم اهتلاكها بصورة كلية و لم تعد صالحة للاستخدام

وتوجد عدة أساليب لاهتلاك التثبيات أي لحساب القسط الاهتلاك السنوي ، منها ما سمح به قانون الضرائب الجزائري بتطبيقه ومنها ما لم ينص عليه على تطبيقه ، الطرق التي سمح بها قانون الضرائب المباشرة هي :

[1] المادة 121- 7 ،قرار مؤرخ 26يوليو2008 رقم الجريدة الرسمية النظام المحاسبي المالي ، العدد 19 ، 2009،ص9

أ- **طريقة الاهتلاك الخطي** : يقود إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل وتحسب كالتالي [1]

المبلغ القابل للاهتلاك = القيمة المحاسبية للاصل – القيمة المتبقية

قسط الاهتلاك = المبلغ القابل للاهتلاك / المدة النفعية أو المبلغ القابل للاهتلاك * معدل الاهتلاك حيث معدل الاهتلاك = المدة النفعية / 100 .

الاهتلاكات المتراكمة = مجموع الاهتلاكات المطبقة على التثبيت في نهاية الدورة المعنية .

القيمة الصافية المحاسبية = القيمة المحاسبية الاصلية – مجموع الاهتلاكات .

**ب- طريقة الاهتلاك المتناقص** :تؤدي الطريقة المتناقصة إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية ، ويطبق الإهتلاك التنازلي على التجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج داخل المؤسسة من غير المباني السكنية و الورشات و المحلات المستعملة في ممارسة نشاط المؤسسة .

**ج -طريقة الاهتلاك المتزايد** : الطريقة التزايدية في الاهتلاك تؤدي إلى عبء يتنامى على المدة النفعية للأصل[2].

**2. - المؤونات والاحتياط:**

أ - **المؤونات:** هي مبالغ مخصصة لتغطية ما قد يحتمل حدوثه من خسائر وتكاليف فهي تستند لعنصر عدم اليقين ، لذلك لابد من تحميل هذا العبء إلى نتيجة الدورة من أجل تسوية القيمة الدفترية لعناصر الأصول حتى تظهر بقيمتها الحقيقية،ووفقا للنظام المالي المحاسبي

[1] العزازي محمد و بن لعور بوعلام، التسييرالمحاسبي والمالي السنة الثالثة ثانوي شعبة تسيير واقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات ،2015 ص17

[2] نفس المرجع ص ص 18- 20 .

الجديد هناك خمس أنواع للمؤونات عمليا، يتم إنشاء مخصص المِؤونة لمقابلة نقص محتمل في أصل من الأصول ، أو الزيادة المحتملة في إلتزام من التزامات عملا بمبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة المالية والتي تستوجب الأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف والخسائر المحتملة في الحسابات عند تحديد النتيجة[1].

**ب – الاحتياطات:** هي عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح الغير موزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولاكنها حجزت في حساب احتياطي خاص ، لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع .[2]

3. – **الأرباح المحتجزة:** تعرف الأرباح المحتجزة على أنها أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية التي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة أو المؤسسة ولم يتم تجنبه كاحتياطات للمؤسسة، وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها كما يستخدم أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لم يتم فيها تحقيق الأرباح أو الخسائر.

وتعرف أيضا هي الأرباح المتراكمة التي لم يتم توزيعها بعد ، وقد تكون مخصصة أي يتم توزيعها على المساهمين كتوزيعات أرباح أو غير مخصصة أي الأرباح المتاحة كأرباح أسهم .[3]

**ثالثا – تقييم التمويل الذاتي:**

[1] كيحلي عائشة سلمى ،دادن عبدالوهاب ،مطبوعات أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس المحاسبة المعمقة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2011 ، ص117.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 ، ص 35 -36 .

[3] حسيني منال ، رسالة ماجستار ،إعداد و تحليل القوائم المالية وفق مذكرة ماجستار وفق النظام المحاسبي الجديد ، أكتوبر 2010 ، ص 51 .

يشتمل التمويل الذاتي على مجموعة من المزايا التي تكون في صالح المؤسسة كما أنه لا يخلو من العيوب التي قد عائق في تسيير عملها وسير نشاطها وسنحاولالتطرق إلى كل واحد منهم على حدى.[1]

**1.مزايا التمويل الذاتي:** المؤسسة بلجوئها إلى التمويل من مصادرها الذاتية تكون قد حققت عدة مزايا نذكر منها :

- أهم مورد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى .
- استخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الاستقلالية النسبية و الحركة فاستخدام نسبة من الأرباح المحتجزة في شكل احتياطي غير معلن يعفي المؤسسة من اللجوء إلى أعباء القروض الخارجية وما يتبعها من شروط التسديد و فوائدها ، ويصبح لدى المؤسسة رصيد نقدي مناسب لمواجهة الاحتياجات المعتمدة والمتغيرة من الأموال ، ويتحسن إيراد المؤسسة بانخفاض الفوائد المدفوعة (فهي تحصل عليها مجانا) مع الأخذ بعين الاعتبار حسن الاستخدام حيث لا يقل الإيراد فيه عن تكلفة الفرصة البديلة .
- مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي فهي أموال معفية من الضريبة.
- زيادة مقدار الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية فيمكنها من رفع مقدار الاستثمارات .
- استقلالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية .
- السرعة في اتخاذ قرار الاستثمار، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات ولا عقود ولا شروط أخرى
- تحقق الاستثمارات بأقل تكلفة ممكنة ، تفادي المخاطر المالية عند الذائقة المالية .

[1] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 332

**2.عيوب التمويل الذاتي:** بالرغم من المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه تنجر عليه مجموعة من العيوب نوجزها فيما يلي:[1]

- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو وضع يؤدي إلى عدم رضى أصحاب الأسهم.
- عند الاعتماد الكلي على مورد محدود، قد يتسبب ذلك في عدم استفادة من الموارد المالية الأخرى، مما يجعل إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي تبدو بدون تكلفة وبالتالي قد تُستخدم بشكل غير عقلاني.
- اقتطاع أقساط الإهتلاك المرتفعة يمكن أن يزيد من تكلفة السلع والمنتجات، وبالتالي ارتفاع أسعارها، مما يؤثر على السوق.
- إذا امتنعت المؤسسة عن توزيع أو تقليل حجم الأرباح الموزعة، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة التمويل الذاتي، مما قد يؤدي إلى انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وانخفاض قيمتها في السوق.

**المطلب الثاني:مصادر سياسة التمويل الخارجية**

يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، فالإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لا بد من معرفتها ، وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها السوق المالي وعائد الفرصة البديلة.[2]

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية، أي أنه يكمله لتغطية المتطلبات المالية الجارية أو الاستثمارية ، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة ، مما يجعلها تلجأ إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو الاقتراض أو هما معا .

[1]عبد الغفار حنفي مرجع سابق، ص331.

[2]حمزة الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004، ص 938 .

يساعد وجود سوق مالي متطور على تسهيل عملية الحصول على التمويل اللازم للمؤسسة ، بشرط أن تستوفي المؤسسة الشروط المطلوبة من قبل المقرضين ، مثل الغرض من الاقتراض والقدرة على السداد و الوضع المالي الصحي . ومن المبررات التي تقتضي من المستثمرين للالتجاء إلى التمويل الخارجي نوجزها في :[1]

- كثافة الاستثمارات بالقدر الذي يفوق الإمكانيات المادية التي يقدمها المشروع من تمويل ذاتي؛
- تدعيم واستكمال هيكل تمويل الاستثمارات الإجمالية للمشروع لضمان تشغيله بكفاءة عالية أن يغطي العائد الاقتصادي الناتج من تشغيل الأصول الثابتة سداد الالتزامات المترتبة على التمويل الخارجي من فوائد وأقساط.
- اتخاذ القرارات التي تزيد من قيمة المشروع يتطلب التأكد من توفر التمويل الخارجي بشروط ميسرة، لتثمير الأموال في أصول إنتاجية تعود بعوائد تتناسب مع التمويل المقترض. التمويل الخارجي يتأثر بتكلفته، مما يؤثر على العوائد المتوقعة للمؤسسات.
- التمويل الخارجي يتمثل في التزامات تربط المؤسسة مع الأطراف الأخرى للحصول على الأموال لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستثمار، وتوسيع نشاط المشروع في فترة زمنية محددة. تختلف شروط الاتفاقية من جهة مقرضة إلى أخرى، وتشمل معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد.

ومع ذلك، لا يمكن لأي مؤسسة أن تقترض بشكل غير محدود، وذلك بسبب عدة أسباب تشمل:

- النصوص القانونية والنظامية ؛

---

[1] سليمان بن الشريف، **المفاضلة بين البدائل التمويلية – دراسة قانونية واقتصادية –**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 16 ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار – عنابة 2008 ،ص384

- بنود الاتفاقية المبرمة؛
- الضمانات المتطلبة والمتعددة ؛
- محدودية قدرة المؤسسة على خدمة الدين؛

وتقسم المصادر الخارجية للتمويل إلى :

**أولا – التمويل قصير الأجل :**

هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي ، يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة و الربحية ويعتمد هذا النوع من التمويل على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع ومن أهم مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي :

**1. الائتمان التجاري:** يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها أي أن الائتمان التجاري يمكن الشركة من تدبير احتياجاتها من المواد الأولية و المستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة ، وتظهر قيمة هذه المشتريات في دفاتر الشركة المشتراة محاسبيا كحساب الموردين الدائنين ، يحتاج المشتري إلى حساب الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية ، وعدم مقدرته على الحصول على قروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة ، و من ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل ،الأولى عوامل شخصية و الثانية عوامل ناشئة عن حالة التجارة والمنافسة.[1] التمادي في استخدام هذا الائتمان قد يؤدي إلى تضرر السمعة الائتمانية للمؤسسة ، فهذا النوع

[1]فيصل جميل السعايدة ،نضال عبد الله فريد ، الملخص الوجيز في الإدارة و التحليل المالي ، طبعة 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص ص 60-61.

من التعامل يفرض على المؤسسة توفير الحد الأدنى من السيولة الجاهزة للوفاء بتسديد هذه الديون عند موعد استحقاقها ، لذلك يجب التوفيق اللازم بين استحقاقيتها وسيولة الأصول المتداولة .

سهولة الحصول على الائتمان التجاري ومحاولة الاستفادة من فرض الربح في السوق قد يؤديان إلى التوسع في الائتمان التجاري ، تصادف منتجات المؤسسة رواجا في السوق ، فتلجأ إلى التموين بكميات كبيرة ، قد تلجأ إلى إمضاء عقود طويلة الأجل مع الموردين لتأمين التموين ، ثم يتبين أن الرواج كان ظرفا ن قد تلجأ المؤسسة إلى رهن بعض الأصول المتداولة من أجل الحصول على ائتمان تجاري ، عندما تقل ثقة الموردين بها أو عندما تكون حديثة النشاط في السوق ، مما يؤدي إلى فقدان المرونة اللازمة فهي تحرك احتياجات الدورة عند الضرورة .[1]

**2. الائتمان المصرفي:** الائتمان المصرفي يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية المعاصرة، حيث يساهم بشكل كبير في تسديد الديون والالتزامات بين الأفراد والشركات. يُستخدم الائتمان المصرفي بشكل أكبر من النقود المتداولة، ويُعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات.البنوك تُقدم مجموعة متنوعة من القروض التي تناسب احتياجات المؤسسات، وتشمل الائتمانات القصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسات من البنوك. يتميز الائتمان المصرفي بتكلفة أقل من الائتمان التجاري في بعض الحالات، ويمكن أن يتم تأمينه بضمانات عينية أو شخصية.

عقد القرض المصرفي هو واحد من أكثر أنواع القروض انتشاراً، ويُعتبر من الصور الأقدم والأبسط للاعتماد المصرفي. يمكن أن يكون هذا القرض مضمونًا بتأمينات مختلفة حسب احتياجات وثقة المصرف في العميل، وقد يكون غير مضمون بأي تأمينات حسب تقييم

[1] هيثم محمد الزغبي ، الادارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان ،2000، ص 115 .

المصرف للمخاطر ومن القواعد العامة التي يستحسن على المنشأة استخدامها في حالة اختيار البنك ما يلي :[1]

- لابد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المنشأة التي يعتزم الحصول على القروض منها ، ويرجع ذلك إلى أن هنالك قيود اقتصادية و قانونية على مقدار القروض التي يمكن لأي بنك أن يمنحها للعميل الواحد .
- على المنشأة أن تختار البنك أن يتبع سياسات تتماشى مع حاجياتها وظروفه حيث أنه من المعروف أن البنوك تختلف فيها بينها في شروط منح الائتمان .
- يلاحظ أن البنك في حالة درايته وخبرته بعمليات المنشئة ، يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية ، ولكن من الناحية الأخرى نجد أنه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمشروعات المنافسة حتى لا تتسرب المعلومات عن المنشأة المنافسة
- يجب على الشركات التي تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتعامل مع البنوك بعلاقات حسنة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي . ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والإدارة الواعية والرشيدة ، وبصورة عامة يجب أن يكون الاختيار حكيما منذ البداية حتى يمكن إنشاء اتصال مرضي و فعال بين المؤسسة والبنك الذي تتعامل معه ومثل هذه العلاقة كفيلة بمنع ظهور أي نزاع في المستقبل .

**ثانيا–التمويل متوسط الأجل :**

يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتمويل أصول ثابتة ( معدات وأدوات ، الآلات ... ) أو تمويل مشاريع تحت التنفيذ والتي تستغرق سنوات ، ولا شك أن للبنوك و المؤسسات المالية دور في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة الاقتصادية ،

[1]فيصل جميل السعايدة ، نضال عبد الله فريد ، مرجع سابق ، ص 63 .

فهو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة ، وتقل عن عشر سنوات ، حيث ينقسم إلى قسمين [1]:

1. **قروض مباشرة** : عادة يتم سداد هذا القرض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات ، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك ، بالإضافة إلى ذلك يكون عادة القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى . وتمثل سنة و 5 سنوات في حين أن قروض شركات التأمين يمكن اعتبارها قروض طويلة الأجل ، كما يمكن أن تتعاون أحد البنوك مع شركات التامين لتقديم قرض كبير يعجز عن تقديمه كل واحد على حدى.
2. **التمويل بالاستئجار** : يهدف إلى استئجار المباني والمعدات وليس امتلاكها ، وإن كان هدا الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هدف ، وقد ظهر في السنوات الأخيرة في معظم الدول استئجار هذه الأصول بدلا من شرائها وبعد أن كان الاستئجار مقتصرا على الأراضي والمباني ، فقد أصبح يتمثل تقريبا في جميع الأصول الثابتة . ونظريا فإن الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير ، و بالتالي يترتب عليه رفعا ماليا مثله في ذلك مثل الاقتراض [2].

**ثالثا–التمويل طويل الأجل:**

يحقق للمؤسسة مصدر مالي بمبالغ كبيرة لتمويل عمليات أو شراء أصول ، ويمكن تعريفة بأنه ذلك النوع من القروض أو الأوراق المالية أو الاستئجار الذي يتم سداده في فترة تزيد عن 5 سنوات ، ويتخذ أنواع منها :

[1] محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2000، ص 293
[2] عبد العزيز النجار ، أساسيات الإدارة المالية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2007 ، ص480.

**1.التمويل عن طريق السندات :** في بعض الأحيان، تحتاج المؤسسات في مرحلة نموها إلى تأمين أموال إضافية لتوسيع نطاق أنشطتها دون الرغبة في استقطاب مشاركين جدد في رأس مالها أو اللجوء للاقتراض من البنوك أو المؤسسات الأخرى. في هذه الحالات، قد تقوم المؤسسة بإصدار سندات تمثل قروضًا طويلة الأجل بقيمة محددة وغير قابلة للتجزئة، والتي يمكن للأفراد أو المؤسسات الأخرى قبولها

تعتبر السندات كأداة تمويل محددة. يكون لدى المؤسسة القدرة على تحديد شروط السند مسبقًا، مثل معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق والضمانات تُقدمها المؤسسة المصدرة للمستثمرين مقابل مبلغ محدد، وتلتزم المؤسسة بسداد هذا المبلغ بالإضافة إلى فوائد معينة خلال فترة زمنية.

في حال اختيار المؤسسة اللجوء إلى الاقتراض، يتم الاتفاق مسبقًا على شروط القرض، ومع عدم القدرة على سداد الديون والفوائد بانتظام، قد تتعرض المؤسسة لضغوطات مالية قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات تحت الضغط للوفاء بالالتزامات القانونية، وهذا قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اضطرابات داخل المؤسسة وفشل المشروع.[1]

**2.التمويل عن طريق الأسهم :** هو صك ملكية يمثل لحامله جزء من رأس مال مشروع معين وبالتالي فإنه يخول له حق المشاركة في عائد هذا المشروع ، فإن حقق المشروع أرباحا يكون عائد الأسهم عائدا موجبا وإذا حقق المشروع خسارة يكون عائدا سالبا .

**المطلب الثالث:مصادر سياسة التمويل الحديثة**

سياسة التمويل الحديثة هي مجموعة من السياسات والممارسات التي تستخدم في إدارة وتنظيم التمويل في الاقتصاد الحديث. تعتمد هذه السياسات على مجموعة متنوعة من المصادر لتمويل

[1]محمد صالح الحناوي ،مرجع سابق، ص294-.

الأنشطة الاقتصادية والمشاريع، بما في ذلك القروض، والأسهم، والسندات، والأصول المالية الأخرى. من بين المصادر الرئيسية للتمويل الحديثة [1]:

**أولا –التمويل التأجيري :**

يبرز التمويل الإجاري كأحد البدائل التمويلية المستنبطة من مصادر التمويل التقليدية ، والذي أخذ مكانته تدريجيا ضمن الساحة التجارية والاقتصادية ولقي رواجا كبيرا ، حيث يكمن جوهر هذا البديل التمويلي في أن المؤسسات الاقتصادية بإمكانها تلبية كامل احتياجاتها من الأصول الرأس مالية دون استنفاذ كامل مواردها المالية ، بالإضافة إلى استفادتها من أقساط التأجير كخصومات ضريبية ، وهو ما قد يعود بالأثر الايجابي على الأداء المالي لتلك المؤسسات ويعرف التمويل الإيجاري بأنه :عملية مالية يقوم بموجبها المؤجر المتمثل في بنك أو مؤسسة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع أصول عينية تحت تصرف المستأجر على أن يتم سداد أقساط الإيجار على دفعات يتفق عليها الطرفان في العقد تسمى بثمن الإيجار وعند انتهاء الفترة المتعاقد عليها يمكن للمؤسسة المستأجرة تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق عليها محدد ، أو حيازة الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد ، أو التخلي عن الأصل وعدم تجديد عقد الإيجار[2].

وقد تم تقنين عملية الاعتماد الايجاري في الجزائر من خلال كيفية تأسيس الشركات المتخصصة في هذه التقنية وفقا للأمر رقم 09/69 المؤرخ بتاريخ 03 جويلية 1996 [3].

ومن بين الشركات التي تمارس هذه التقنية [4]:

[1]Stephen A. Ross, Randolph W. Westerfield and Jeffrey Jaffe, "Principles of Corporate Finance", p p 395-399.

[2]جمال معتوق ، عماد بركان ، إيمان كموش ، مجلة أثر التمويل ألإيجاري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،جامعة قسنطينة 2 جامعة خنشلة 12/30/ 2022 .

[3] ا الجريدة الرسمية لأمر 96-06 المتعلق بالاعتماد لأجاري ، العدد 03. الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996.

[4] شركات متخصصة في القرض الايجاري تأسست سنة 2001 وتحصلت الاعتماد من قبل مجلس النقد والقرض .

- ❖ الشركة الجزائرية للاعتماد الاجاري المنقول SALEN والتي هي فرع من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ( CNMA) المتخصصة في العتاد الفلاحي .
- ❖ الشركة العربية للإيجار المالي ALC وهي فرع من المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABC–A
- ❖ شركة قرض الإيجار الجزائري السعودي ASL التي أنشئت من طرف البنك الخارجي الجزائر BEA الذي وضع حيز التشغيل لصيغة تميل جديدة وهي توظيف الإيجار الدولي .
- ❖ الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة و التوظيف SOFINANCE المتخصصة أيضا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

**ثانيا –التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة:**

تعاني المؤسسة الاقتصادية من عدة مشاكل من أهم هذه المشاكل تسيير وتحصيل حقوق زبائنها وذلك نظرا لما يكلفها من مال ووقت ومن أجل التخلص من ذلك ظهرت عدة تقنيات مستحدثة تساعد هذه الأخيرة من التخلص من متابعة حقوقها وتحصيلها ن ومن أهم هذه التقنيات التي جاءت مساندة لإصلاحات الجهاز المصرفي بإدخال هذه التقنيات في مجال نشاطه .[1]

- **تعريف عقد تحويل الفاتورة :** هو عبارة عن تحويل الحقوق التجارية من أصحابها إلى مؤسسة قرض متخصصة في عقد تحويل الفاتورة التي تتكفل بتحصيله وضمانه في حالة عدم التسديد على أن تقوم بتسبيق جزء أو كل الحقوق المحولة ويعتمد عقد تحويل الفاتورة على ثلاثة أطراف هم : المورد – الزبون – الفاتورة وفق ثلاث مراحل

[1]أحمد بوراس ،تمويل المنشأة الاقتصادية ، دار العلوم للنشر ، و التوزيع ،عنابة ، 2008 ،ص ص112-117.

- **المرحلة الأولى** : تشمل العلاقة بين الزبون والمورد بحيث يتم إرسال طلبية الشراء من الزبون ثم إرسال السلع أو تقديم الخدمة من المورد الذي يقوم بتحرير الفاتورة وإرسالها إلى الزبون .
- **المرحلة الثانية** : وتشمل العلاقة بين المورد والفاتورة ، يكون المورد كزبون له بالتنازل عن حقوق زبائنه لصالحها والحصول على تسبيقات أموال بشيك أو بسند لأمر وبالتالي ضمان حقه من زبائنه .
- **المرحلة الثالثة** : تكمن في العلاقة بين الزبون والفاتورة ، حيث يقوم الفاكتور بإخبار الزبون على تسديد الحقوق لصالحه في تاريخ الاستحقاق المحدد مع المورد ، وعندما يتم تغطية الحق تماما إما أخويا أو باللجوء إلى القضاء ولكن دون اللجوء إلى المورد .

**ثالثا–التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر :**

حددت جمعية الأوروبية تقريرا لتعريف رأس مال المخاطر والذي رأت فيه بأنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي ، لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل او التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك هو مصدر المخاطر أملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبيا حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة (تعويض المخاطر ) [1]

**رابعا –التمويل بتقنية تمويل المشروع:**

هي أداة تمويلية زاد استخدامها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وتعرف بأنها : تمثل تقديم التمويل لوحدة اقتصادية يعتمد المقرض على التوقعات النقدية والعوائد المحققة منها ،

[1]عابد نصيرة وبريش عبد القادر ، شركات رأس مال المخاطر ، مجلة اقتصاد شمال افريقيا ، العدد السابع ،2018 ، ص 12 .

كمصدر يتم سداد القرض منه بالإضافة إلى الأصول المملوكة لهذه المؤسسة كضمان لهذا المقرض ، نجد أن تقنية تمويل المشروع ترتكز على الحقائق التالية [1]:

- أن يكون المشروع وحدة اقتصادية من حيث الوجود وقائما بذاتها
- أن يكون الاعتماد عند التمويل على ما يحقق المشروع من تدفقات نقدية تساعد على تحقيق الموارد اللازمة للسداد .
- تمويل المشروع بجمع مجموعة مختلفة من المستثمرين والدائنين وأطراف أخرى يتعاونوا جميعا في تحمل التكاليف والمخاطر في ظل توفر الشفافية ووجود أسواق متعددة .
- التدفقات النقدية هي متوقعة مستقرة ، توزع بين الممولين والمساهمين ومن خلال هذه الخصائص لابد من توفر شروط ضرورية لنجاح المشروع والتي تغني عن الضمانات وتتمثل في :
- دراسة الجدوى التقنية الاقتصادية للمشروع لمواجهة المخاطر التكنولوجية والاقتصادية .
- استمرارية المشروع بوجود مدا خيل يجب أن تغطي التكاليف والفوائد على القروض ،
- توفر المادة الأولية من حيث الكمية والنوعية خلال فترة الانجاز .

[1] زواوي فضيلة ، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق ميكانيزمات جديدة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2009-2010 ، ص 20 .

**خلاصة الفصل:**

حاولنا من خلال الفصل الثاني تقديم لمحة عامة حول التمويل باعتباره القاعدة الأساسية

و المحرك الرئيسي لأي نشاط اقتصادي سواء كان ربحي أو غير ذلك، إن ما يمكن الخروج به من هذا الفصل هو أن التمويل يعتبر الدعامة الأساسية لتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة التي تحتاج إليها وتضمن لها النمو والاستمرارية. ولهذا التمويل خصائص مميزة وأهمية كبيرة تحتاجها المؤسسة لتوفير أموالها اللازمة لتنفيذ عملياتها الاستغلالية وضمان إلتزاماتها المالية فتلجأ عادة لتمويل نشاطها إلى مصادر مختلفة حيث تتضمن تلك المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية وهذه المصادر كثيرة ومتنوعة تكون في شكل تمويل داخلي أو خارجي التي تستعملها في تجهيزات ملائمة لنشاطها الاقتصادي والعمل على تطويرها عن طريق استغلال التكنولوجيات الحديثة ومنه تظهر لنا بالإضافة إلى ما سبق يجب على المؤسسة اختيار التمويل الملائم من خلال المفاضلة بين المصادر المتاحة، بمعنى اختيار المصدر الذي يحقق لها أهدافها.

# الفصل الثالث:

# الدراسة الميدانية (دراسة حالة شركة نفطال وكالة المدية)

## الفصل الثالث:الدراسة الميدانية (دراسة حالة شركة نفطال وكالة المدية)

**تمهيد:**

على ضوء ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين نحاول إسقاط الجانب النظري و تجسيده ميدانيا ، وذلك من خلال قيامنا بالتربص في إحدى المؤسسات الوطنية و هي "مؤسسة نفطال" و لكي تكون دراستنا الميدانية أكثر واقعية قمنا بعرض لمحة تاريخية عن المؤسسة و مهامها و أهدافها و هيكلها التنظيمي، كما أشرنا إلى أهم الضرائب التي تخضع لها مع عرض هيكلها المالي بالإضافة إلى معالجة الميزانيات الخاصة بالمؤسسة و تحليلها من منظور ذمي و تحديد أثر الضريبة عليها و دراسة مؤشراتها المالية و دور الضريبة على سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية. و من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

- **المبحث الأول** : لمحة عامة عن مؤسسة نفطال
- **المبحث الثاني** : أهم الضرائب التي تخضع لها مؤسسة نفطال و تاثيرها على سياسة التمويل بالمؤسسة .

## المبحث الأول: لمحة عامة عن مؤسسة نفطال المدية

تعتبر مؤسسة نفطال من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر و قد امتد اسمها على مختلف ربوع الوطن نظرا لما تقدمه من خدمات ومن خلال هذا سنعطي لمحة عامة عليها و نقدم هيكلها التنظيمي بالإضافة إلى مهامها ووظائفها .

### المطلب الأول: نشأة مؤسسة نفطال الأم

إن مجرد ذكر المؤسسة الوطنية يتبادر إلى أذهاننا التساؤل عن مصدر هذه المقاطعة وكيفية انبثاقها؟[1]

تعود نشأة مؤسسة نفطال إلى المؤسسة الأم سونطراك التي تعتبر القلب النابض للاقتصاد الوطني و ذلك لأهميتها الكبرى على الساحتين الوطنية و الدولية بفضل المهام الضخمة المستندة إليها و دورها الفعال على الصعيد الدولي.

كما تعمل على تغطية احتياطات الاقتصاد الوطني من الطاقة و كانت عبارة عن قسم تجاري لشركة سونطراك مكلف بتوزيع المحروقات على المستوى الوطني و عند إعادة هيكلتها انبثقت منها العديد من المؤسسات، و منها المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية نفطال و كانت مقسمة إلى دوائر مختصة( محروقات، زيوت، غاز، البترول المميع، الشحوم).

و بموجب المرسوم رقم 101/80 المؤرخ في 1980/04/06 أنشأت مؤسسة نفطال لها مهام و أهداف محددة و مسطرة وفق مرسوم، بدأت المؤسسة نشاطها في الفاتح من جانفي 1982 و اهتمت بصناعة و تكرير و توزيع المنتجات البترولية، عدلت و قسمت فيما بعد وفق المرسوم189/87 ففي 25 أوت 1987 إلى مؤسستين وطنيتين :

- مؤسسة مختصة في تصفية و تكرير البترول نفناك.

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

- مؤسسة مختصة في توزيع و تسويق المنتجات البترولية و مشتقاتها على المستوى التراب الوطني تحت علامة نفطال
- عرفت على الصعيد الوطني و الدولي باسم المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المنتجات البترولية، و قد جاء اسم نفطال من تركيب كلمتين"NAFT نفط" مصطلح عربي و يعني النفط و هو النشاط المتخصص لهذه المؤسسة و "AL " الحروف الأولى من كلمة الجزائر.

بداية من 18 أفريل 1998 أصبحت مؤسسة نفطال شركة ذات أسهم (SPA ) برأس مال مقدر بـ 6.650.000.000 دج مؤسسة مقسمة إلى 665 سهم أي بقيمة 10 ملايير دينار جزائري لكل سهم، وهي تابعة 100 بالمائة لمؤسسة سونطراك ، أصبح رأس مالها 15.650.000.000 دج في سنة 2005، يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في الشراقة بالجزائر العاصمة، حيث تتكون من 5 خطوط تمثل فروع مؤسسة نفطال وهي :

*فرع الوقود

*فرع غاز البترول المميع

*فرع الزيوت

*فرع الزفت والعجلات

*فرع الشراكة والنشاطات الدولية.

- **تعريف وكالة نفطال المدية**

أنشأت الوكالة التجارية نفطال المدية لغرض تنظيم وتسيير العمليات عبر مختلف نقاط البيع و توسيع شبكات التوزيع و ذلك استجابة لاحتياجات السوق الوطنية وهي تقوم بتسويق و توزيع المواد البترولية و مشتقاتها كما أنها تتولى نشاطات أخرى في مجال اتتوزيع و تخزين و تسويق

أنواع الوقود و غاز البترول المميع و زيوت التشحيم و أنواع الزفت و العجلات المطاطية و وقود الغاز المميع، و بعض المنتجات الخاصة و نقل المنتجات النفطية[1].

**المطلب الثاني: مهام و أهداف مؤسسة نفطال**

في إطار المخطط الوطني للتطور الاقتصادي و الاجتماعي أعطى لمؤسسة نفطال الأهمية الكبرى باعتبارها أداة تسويق و توزيع المنتجات البترولية على الساحة الوطنية، بحيث تم إنشاء عدة وحدات اقتصادية مستقلة بلغ عددها 48 وحدة وكلها لديها عدة مهام رئيسية تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف [2].

**أولا : مهام المؤسسة:**

- تنظيم و تطوير نشاط البيع و التوزيع للمشتقات البترولية و مشتقاتها؛
- تخزين و نقل جميع المنتجات البترولية و تسويقها عبر معظم التراب الوطني؛
- الحرص على الاستعمال العقلاني للموارد الطاقوية؛
- السهر على تطبيق و احترام جميع المعايير الإستراتيجية لحماية المنشآت الصناعية و حماية المحيط بالتعاون مع السلطات المعنية؛
- القيام بدراسات السوق فيما يخص العمال و استهلاك المنتجات البترولية؛
- تطوير هياكل التخزين و التوزيع لضمان تغطية التراب الوطني؛
- الحرص على التوسع في استعمال أداة الإعلام الآلي و تقنيات الحديثة في العمل؛
- توفير مقاييس لوقاية بالنسبة للعمال؛
- تطوير قدرات العمال عن طريق التربصات و تكوين المستمر؛

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة
[2] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

**ثانيا: أهداف المؤسسة:**

من خلال مزاولة الشركة نشاطها فإنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- مواصلة مهمتها في توزيع و تسويق المنتجات البترولية المتنوعة .
- تحسين جودة خدماتها.

لذلك تسخر الشركة كامل مواردها البشرية و إمكاناتها المادية من أجل بلوغ هذا الهدف و لهذا قامت بعدة إجراءات تسمح لها بتحقيق أهدافها و من بينها ما يلي:

- تحسين معدل الخدمة و التطلع لاحتياجات الزبائن؛
- تطوير الشراكة مع المتعاملين من ذوي الخبرة و البحث عن تحالفات إستراتيجية ؛
- تكثيف الإجراءات الرامية إلى السيطرة على التكاليف و تحسين نوعية المنتجات ؛
- توسيع نشاطاتها إلى أسواق خارجية حيث تسعى إلى دخول أسواق مغاربية و إفريقية
- تصدير غاز المميع إلى تونس و المغرب؛
- تنفيذ برامج تكوين و تدريب فعال للموارد البشرية وذلك بما يتوافق مع احتياجات الشركة
- تجديد معدات النقل البرية و كذا المقاولة المخصصة لها؛
- زيادة طاقة النقل عبر الأنابيب ؛
- تحديث و توسيع شبكتها مع مركز الخدمة ؛

**المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال**

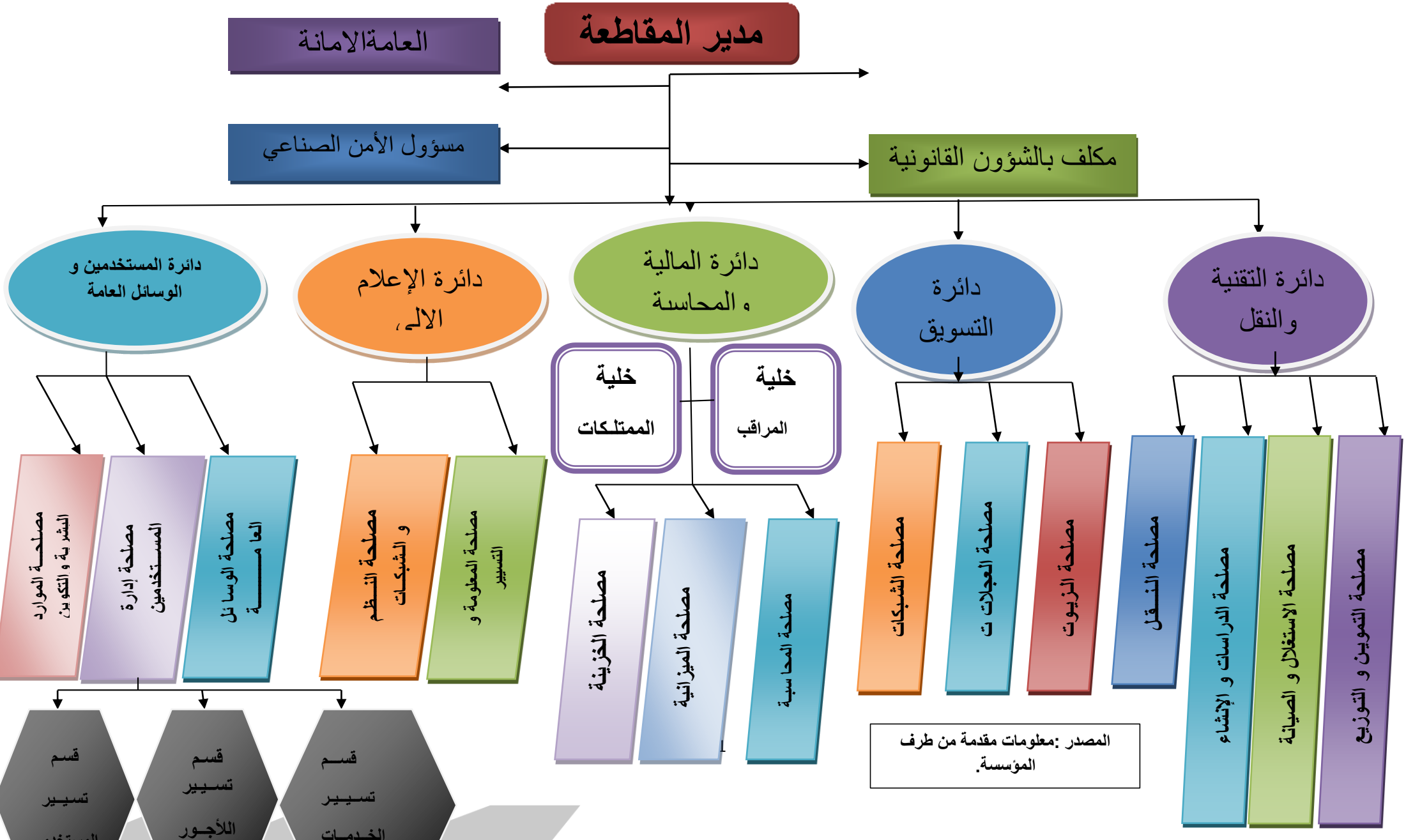
أن مؤسسة نفطال كأي مؤسسة يديرها مجموعة من العمال و لكل واحد منهم مكان مناسب له و مهام خاصة به، وللتوضيح أكثر سنعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة و تعريف مختلف مصالحه[1].

**أولا – مخطط الهيكل التنظيمي :**

ويتم توضيحه في الشكل الأتي :

[1]معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل1: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال




المصدر :معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

**ثانيا: تعريف الهيكل التنظيمي :**

إن الهيكل التنظيمي عبارة عن مجموعة المهام و المسؤوليات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى فمما لا شك فيه أن السير الحسن لأي مؤسسة يستلزم وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن التوازن بين المسؤوليات و احترام الصلاحيات و عدم التدخل فيمابينها وهذا ما حرصت عليه مؤسسة نفطال من خلال هيكلها التنظيمي يمكن تقييمه كالتالي:

نجد في قمة الهيكل التنظيمي لشركة نفطال رئيس المدير العام الذي يعتبر عنصر أساسي

وجوهري في الشركة لأنه مخول بأوسع الصلاحيات للتصرف و اتخاذ القرارات في جميع الظروف باسم و لحساب شركة نفطال بالإضافة إلى كل من:

- **مساعد المدير:** و هو مكلف بالأمن الداخلي للمؤسسة.
- **المكلف بالأمانة العامة.**
- **المكلف بالشؤون القانونية:** التمثيل القانوني للمؤسسة في جميع المنازعات الداخلية و الخارجية.
- **مسؤول الأمن الصناعي:** الحرص و تأمين جميع المنشآت القاعدية و ذلك من خلال توفير جميع وسائل الحماية.

كما أن لنفطال خمسة دوائر وهي:

- **دائرة التقنية و النقل:** يدير شؤونها 26 موظف يتوزعون على مختلف مصالح الدائرة مصلحة النقل، مصلحة الاستغلال و الصيانة، مصلحة التموين و التوزيع.
- **مصلحة النقل:**تهتم بكل ما يتعلق بالمواصفات داخل المؤسسة من خلال إبرام عقود مع شركات خاصة لنقل الوقود مثلا.
- **مصلحة الدراسات و الإنشاء:**تهتم بدراسة جميع المنشآت قيد الإنجاز و كان السلطة أعلاه التعليم.

- **مصلحة التخزين:** تضم صنفين من الإرادات "تهتم بالحسابات الخاصة بالإرادات الواردة من مختلف محطات و مراكز الوقود التابعة للشركة "أما النفقات تهتم بالمديريات التي تحمد إليها المديرية.
- **مصلحة الميزانية:** تعمل بالموازاة مع مصلحة الخزينة و تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.
- **مصلحة المحاسبة:** تقوم بمتابعة مختلف الحسابات الداخلة و الخارجة من المؤسسة.
- **دائرة الإعلام:** يدير شؤونها 15 عمال موزعون على مختلف " مصالح الإدارة " مصلحة النظم و الشبكات مصلحة المعلومة و السير".
- **مصلحة النظم و الشبكات:** تقدم عراقية شبكات الاتصال داخل المؤسسة.
- **مصلحة المعلومة و التسيير:** تقوم باستقبال و إرسال جميع المعلومات اللازمة من طرف المديرية العامة.
- **دائرة المستخدمين و وسائل العامة:**يدير شؤونها 40 عامل يتوزعون على مختلف مصالح الإدارة " مصلحة الموارد البشرية، مصلحة إدارة المستخدمين".
- **مصلحة الوسائل العامة:** التقدم بتوفير جميع الوسائل الضرورية للعمال، تأميم للكاتب و الحواسب.
- **مصلحة الموارد البشرية:** وهو مكان إعدادنا للمريض تقدم هذه المصلحة بالتالي، حيث تتمحور مهامها حول:
  - ✓ التسيير الحياة المهنية التعامل وتوزيع الموظفين وتسيير الملفات الإدارية للمتعاقدين.
  - ✓ توظيف العمال بالكم والنوع اللازم حسب عدد المناصب الشاغرة في الهيكل التنظيمي
  - ✓ تسيير الممتهنين وتوجيههم في الجانب التطبيقي و وضعهم في مناصب تتلاءم مع تكوينهم.
  - ✓ إعداد القرارات الخاصة بالسيرة المهنية للعامل " التعاقد، الترقية، العقوبات".

- **مصلحة الاستغلال و الصيانة:** تتكلف بتوفير وسائل الاستغلال و صيانتها.
- **مصلحة التسويق و التوزيع:** تهتم بنموين مصلحة النقل و الصيانة بالأموال اللازمة لهم.
- **دائرة التسويق:** يدير شؤونها 09 موظفين يتوزعون على مختلف مصالح الدائرة، مصلحة الديون،مصلحة الشبكات، مصلحة العجلات، مصلحة الزيوت.
- **مصلحة الديون:** تهتم بمتابعة جميع ديون الزبائن مع الشركة.
- **مصلحة الشبكات:** تقوم بمتابعة كل ما يتعلق بمحطات الوقود و ذلك من خلال توفير كل ما يتعلق باحتياجات المحطة.
- **مصلحة العجلات:** تهتم بكل ما يخص مبيعات العجلات و تسييرها.
- **مصلحة الزيوت:** تهتم بكل ما يخص مبيعات الزيوت و تسييرها.
- **دائرة المالية و المحاسبة:** يدير شؤونها 13 موظف يتوزعون على مختلف مصالح الدائرة " مصلحة الخزينة، مصلحة الميزانية، مصلحة الزيوت".
- **مصلحة إدارة المستخدمين:** تقدم بكل ما يتعلق نظام الرواتب و تسيير المستخدمين حتى الاجتماعية منها، " تضم هذه المصلح ثلاثة أقسام هي:

قسم تسيير الخدمات، قسم تسيير الأجور، قسم تسيير المستخدمين.

## المبحث الثاني: أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة و تأثيرها على سياسة التمويل بالمؤسسة

### المطلب الأول: أهم الضرائب بالمؤسسة

إن مؤسسة نفطال كأي مؤسسة اقتصادية تخضع لمجموعة من الضرائب المتمثلة فيما يلي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG)؛
- الضريبة على الأرباح الشركات(IBS)؛
- الرسم على القيمة المضافة(TVA)؛

**أولا- الضريبة على الدخل الإجماليIRG:**

تدخل هذه الضريبة في حساب أجور العمال عن طريق إعداد كشف لمجموع العمال الذي يلخص إجمالي حقوق العامل بناءا على عدد الأيام الفصلية في العمل و الذي تدخل في حسابه الضريبة على الدخل الإجمالي كاقتطاع على الدخل الإجمالي و تسجيل الضريبة على الدخل الإجمالي كما يلي: بتاريخ N/01/31

**1الجدول 1 : التسجيل المحاسبي للضريبة على الدخل الإجمالي**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| ح/631 | | ح/رواتب و أجور مستخدمين | xxxxxxx | |
| | ح/444 | ح/الضريبة على الدخل الإجمالي<br>**تسجيلIRG** | | xxxxxxxx |

**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

**تسديد الضريبة**

**2الجدول 2 : تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي**

| رقم الحساب | | البيان | | المبلغ |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 444 | | ح/ الضريبة على الدخل الإجمالي | **xxxx** | |
| | 181800 | ح/ما بين الوحدات | | **xxxxxx** |
| | | **تحويلIRG الى المديرية العامة** | | |

**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

**ثانيا: الضريبة على أرباح الشركاتIBS:**

توجد علاقة طردية بين الضريبة على أرباح الشركات و النتيجة الصافية بحيث لها تأثير كبير على النتيجة كلما كانت نتيجة كبيرة و تأثير أقل كلما كانت النتيجة أقل.

و في حالة نتيجة بقيمة سالبة يكون لدى مؤسسة وفر ضريبي و يتم إعفاء المؤسسة من دفع الضريبة و تسجيل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:بتاريخN/12/31

**3الجدول 3 : التسجيل المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 695 | | ح/ضرائب على أرباح المؤسسة | xxxx | |
| | 444 | ح/ضرائب على النتائج | | |
| | | **تقييد الضريبة على أرباح الشركات** | | xxxx |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |

المصدر : **من إعداد الطالبتان إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

- **تسديد الضريبة:** يكون على مستوى المديرية العامة بالشراقة بالجزائر العاصمة أما التحويل يكون كالآتي:

**4الجدول 4 : تسديد الضريبة على أرباح الشركات**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 444 | | ح/ ضريبة على النتائج | xxxxx | |
| 181800 | | ح/ ما بين الوحدات | | |
| | | **تحويل IBS إلى المديرية العامة** | xxxxx | |

المصدر : **من إعداد الطالبتان إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

**ثالثا: الرسم على القيمة المضافة TVA:**

و يتمثل في الرسم على القيمة المضافة للمبيعات و الرسم على قيمة المضافة للمشتريات و الرسم على القيمة المضافة للخدمات و الرسم على القيمة المضافة واجب الدفع و يحسب بالفرق بين الرسوم السابقة الذكر وهو الذي تصرح به المؤسسة شهريا إلى إدارة الضرائب في G50 و يسجل كما يلي:بتاريخ N/01/31

**5الجدول 5 : التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 4477 | | ح/ رسم على القيمة المضافة محصل | xxxxx | |
| | 4456 | ح/ رسم على القيمة المضافة قابل للاسترجاع. | | xxxxx |
| | 4455 | ح/رسم على القيمة المضافة واجب الدفع. | xxxxx | |

المصدر : **من إعداد الطالبتان إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

**ملاحظة :** مؤسسة نفطال لا تسدد الرسم على القيمة المضافة على المستوى مديرية الضرائب لولاية المدية ، و إنما تسدده على مستوى المديرية العامة للضرائب في الجزائر و يكون التسجيل المحاسبي إلى المديرية العامة كما يلي:بتاريخN/01/31

**6الجدول 6 : تسديد الرسم على القيمة المضافة**

| رقم الحساب | | البيان | المبلغ | |
|---|---|---|---|---|
| مدين | دائن | | مدين | دائن |
| 4455 | | ح/ رسم على القيمة المضافة واجب الدفع | xxxxxx | |
| | 181800 | ح/ ما بين الواردات **تحويل TVA إلى المديرية العامة** | Xxxxxx | |

المصدر : **من إعداد الطالبتان إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

**المطلب الثاني:مصادر التمويل لمؤسسة نفطال**

لتوضيح مصادر تمويل مؤسسة نفطال تقوم بتلخيص عناصر الخصوم لمؤسسة نفطال في الجدول التالي:

**7الجدول 7: عناصر الخصوم لمؤسسة نفطال للفترة (2019- 2022)**

***الوحدة :دج***

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 178876758694.35 | 189519899088.71 | 196687827564.70 | 209380009504.15 |
| الديون الطويلة الأجل | 114309451798.09 | 133625225348.94 | 134033353313.52 | 136234966666.03 |
| الديون قصيرة الأجل | 126896737685.39 | 159154161708.36 | 169360736010.60 | 174551445730.72 |
| مجموع الديون | 241406189403.48 | 292779387057.3 | 303394089324.12 | 310786412396.75 |
| مجموع الميزانية | 420082948097.83 | 482299286146.01 | 500081916888.82 | 20166421900.905 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2019-2022)**

**التعليق:**

يمثل الجدول 7:عناصر الخصوم لمؤسسة نفطال للفترة 2019- 2022 و الذي يمثل بدوره مصادر تمويل المؤسسة و هي متنوعة (الأموال الخاصة و الديون ) ،كما نلاحظ انها في ارتفاع مستمر من سنة لاخرى.

طبقا للجدول فإن الهيكل المالي لمؤسسة نفطال يلخص في الجدول الموالي:

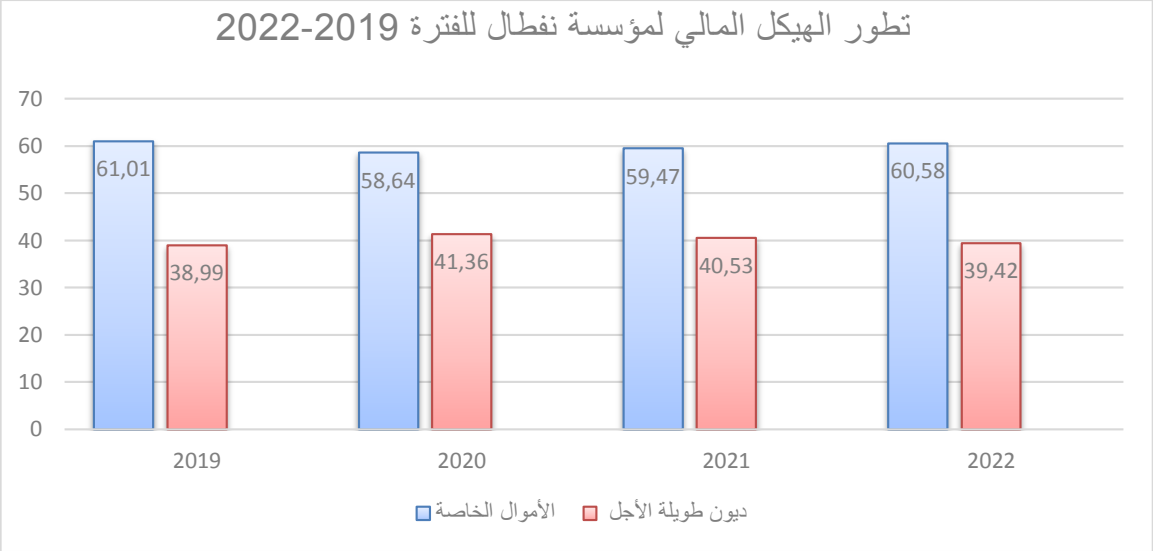
**8الجدول 8: الهيكل المالي لمؤسسة نفطال للفترة 2019-2022** ***الوحدة : دج***

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 178876758694.35 | 189519899088.71 | 196687827564.70 | 209380009504.15 |
| التغير | | 0.028 | 0.018 | 0.031 |
| الديون الطويلة الأجل | 114309451718.09 | 133625225348.94 | 134033353313.52 | 136234966666.03 |
| التغيير | | 0.0773 | 0.001 | 0.008 |
| مجموع التمويل طويل الأجل | 293186210412.44 | 323145124437.65 | 330721180878.22 | 345614976170.18 |
| التغير | | 0.048 | 0.011 | 0.022 |
| نسبة الأموال الخاصة | 61,01% | 58,64% | 59,47% | 60,58% |
| متوسط نسبة الأموال الخاصة | 61,01% +58,64%+59,47%+60,58%/4= 59,925% | | | |
| نسبة الديون طويلة الأجل | 38,99% | 41,36% | 40,53% | 39,42% |

| | |
|---|---|
| متوسط نسبة الديون | 38,99% +41,36%+40,53%+39,42% /4 =40,075% |

**المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة (2019-2022 )**

**الشكل 2: تطور الهيكل المالي لمؤسسة نفطال 2019-2022**




**المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول 8**

**التعليق:**

يكشف تحليل الهيكل المالي للمؤسسة نفطال أن مساهمة الديون بشكل ملائم غير أنها لا تتجاوز النصف بحيث تبقى النسبة الأكبر للأموال الخاصة حيث بلغ متوسط الأموال الخاصة 59,92%بينما الديون بلغت نسبة 40,07% و هذا يبين أن المؤسسة تنوع في مصادر التمويل بين المصادر الداخلية و الخارجية، كما نلاحظ أن المؤسسة تتميز بنشاط متنامي من خلال الزيادة في التمويل طويل الأجل لكن بشكل طفيف حيث كانت الزيادة سنة 2020 بـ4,8%و زيادة بـ1,1% و 2,2% سنتي 2021 و 2022 على التوالي أما الأموال الخاصة كانت تتميز

بالنمو حيث سجلت نسبة الزيادة 2,8% بسنة 2020 لتنخفض سنة 2021 إلى 1,8% ثم ارتفعت سنة 2022 إلى 3,1%.

**المطلب الثالث: دراسة مختلف الضرائب على سياسة التمويل**

لدراسة تأثير الضرائب على سياسة التمويل نعتمد على الميزانية المالية لجانبي(الأصول – الخصوم) نفطال خلال الفترة (2019–2022)

**أولا: عرض جانب الأصول للميزانية المختصرة للسنوات (2019–2022).**

**9والجدول 9:الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للسنوات 2019- 2022**

***الوحدة : دج***

| الأصول | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الأصول الثابتة | 173799488968.81 | 176266704732.17 | 183584271656.41 | 185299688974.67 |
| قيم الاستغلال | 31915209229.53 | 33645235687.57 | 34365152190.16 | 30267999729.56 |
| قيم غير جاهزة | 45723960133.3 | 67413373909.04 | 90610564541.4 | 76328067135.2 |
| قيم جاهزة | 168644289766.06 | 204973971816.23 | 191521928500.66 | 22870666061.22 |
| مجموع الأصول | 420082948097.83 | 482299286146.01 | 500081916888.82 | 520166421900.90 |

**المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2019–2022)**

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول **9** بالنسبة لجانب الأصول ان مبالغ الأصول المتداولة اكبر من مبالغ الأصول الغير جارية خلال سنوات الدراسة كما نلاحظ ان المبالغ لم تنخفض قيمتها بل هي في ارتفاع مستمر .

## ثانيا: عرض جانب الخصوم للميزانية المختصرة للسنوات (2019-2022)

**10الجدول 10: الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات 2019- 2022** *الوحدة : دج*

| الخصوم | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| أموال الخصوم | 178876758694.35 | 189519899088.71 | 196687827564.70 | 209380009504.15 |
| الخصوم غير الجارية | 114309451718.09 | 133625225348.94 | 134033353313.52 | 136234966666.03 |
| الخصوم الجارية | 126896737685.39 | 159154161708.36 | 169360736010.60 | 174551445730.72 |
| مجموع الخصوم | 420082948097.83 | 482299286146.01 | 500081916888.82 | 520166421900.90 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2019-2022)**

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول **10:** بالنسبة لجانب الخصوم للميزانية مبالغ الخصوم الغير جارية اكبر من مبالغ الخصوم الجارية خلال فترة الدراسة و انها في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى

**ثالثا: التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:**

تم حساب أهم مؤشرات التوازن المالي الهامة وهي رأس المال العامل الصافي، الاحتياج في رأس المال العامل الصافيو الخزينة للفترة (2019-2022) كما يلي:

**1. رأس المال العامل:**و تحسب رأس المال العامل انطلاقا من العلاقتين التاليتين:

- **من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة.**

**11الجدول 11: رأس المال العامل للمؤسسة نفطال خلال الفترة (2019-2022)**

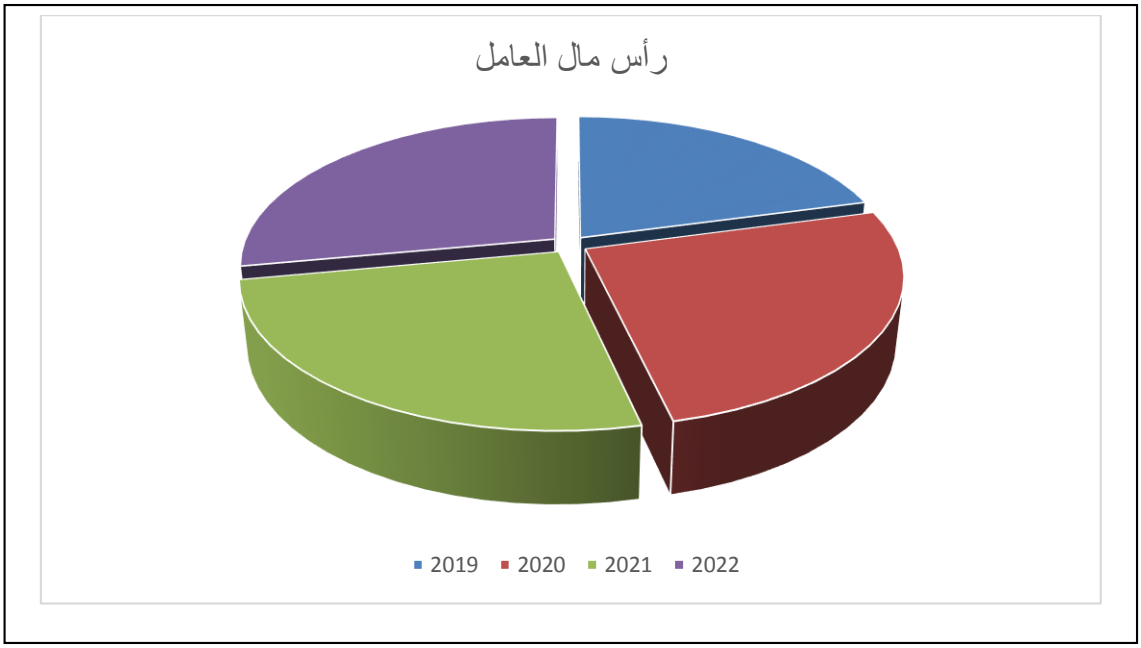
**الوحدة :دج**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الاموال الدائمة | 239186210912.44 | 323145124437.65 | 330721180878.22 | 345614976170.18 |
| الاصول الثابتة | 173799488968.81 | 176266704732.17 | 183584271656.41 | 185299688974.67 |
| رأس المال العامل | 119386721443.63 | 146878419705.48 | 147136909221.81 | 160315287195.51 |

**المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2019-2022)**

و بهدف معرفة التطور الحاصل في رأس المال العامل قمنا بترجمته على الشكل التالي:

**الشكل 3: التمثيل البياني لرأس المال العامل لفترة 2019-2022**




**المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول 11**

**التعليق:**

نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة (2019-2022) و هو يدل على أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان مالي لتمويل احتياجاتها قصيرة الأجل (الديون القصيرة الأجل)، كما يبين أن الأموال الدائمة استطاعت تغطية الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة ، و كما نلاحظ ارتفاع في قيمة رأس المال العامل من سنة إلى أخرى و ذلك بالنسب التالية:20.8% ، 25.6%، 25.64%27.95% للسنوات الأربعة على التوالي:

- **من أدنى الميزانية :رأس المال العامل = أصول المتداولة –ديون القصيرة الأجل**

**12الجدول 12: رأس المال العامل لمؤسسة نفطال خلال فترة (2019-2022)**

**الوحدة : *دج***

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| أصول متداولة | 246283459129.02 | 306032581413.84 | 316497645232.41 | 334966732926.23 |
| ديون قصيرة الأجل | 126896637685.39 | 159154161708.36 | 169360736010.60 | 174551445730.72 |
| رأس المال العامل | 1193867211443.63 | 1466878419705.48 | 147136909221.81 | 160315207195.51 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2019-2022)**

**التعليق:**

نلاحظ أن قيم رأس المال العامل كلها موجبة و تعادل القيم المحسوبة من أعلى الميزانية حيث استطاعت الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل و تحقيق هامش أمان للمؤسسة من الناحية المالية.

2.**حساب رأس المال العامل الخاص:** يحسب رأس المال العامل الخاص انطلاقا من العلاقة التالية:

- **رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة– الأصول الثابتة.**

**13الجدول 13: حساب رأس المال العامل الخاص لمؤسسة نفطال خلال الفترة (2019-2022)**

**الوحدة:دج**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 178876758694.35 | 189519899088.71 | 196687827564.70 | 209380009504.15 |
| الأصول الثابتة | 173799488896.81 | 176266704732.17 | 183584271656.411 | 185299688974.67 |
| رأس المال العامل الخاص | 5077269725.54 | 13253194356.54 | 13103555908.29 | 24080320529.48 |

**المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2019-2022**

**التعليق:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة موجب لكل سنوات ، وهذا دليل على أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة و تغطي جزء من الأصول المتداولة.

3.**حساب احتياج رأس المال العامل:** و يحسب احتياج رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

- **احتياج رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – قيم جاهزة) –(ديون قصيرة الاجل- سلفات)**

**14الجدول 14: حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2019-2022)**

**الوحدة :دج**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الأصول المتداولة | 246283459129.02 | 306032581413.84 | 316497645232.41 | 334866732926.23 |
| القيم الجاهزة | 168644289766.06 | 204973971816.23 | 191521928500.66 | 228270666061.22 |
| ديون قصيرة الأجل | 126896737685.39 | 159154161708.36 | 169360736010.60 | 174551445730.72 |
| احتياج راس المال العامل | -49257568322.43 | - 58095552110.70 | -44385019278.85 | -67955378865.71 |

**المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2019-2022)**

**التعليق:**

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال كل السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها بواسطة موارد الدورة ولا يتوجب عليها البحث عن موارد أخرى للتمويل .

4.**حساب الخزينة:** و تحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

- **الخزينة= رأس مال العامل- احتياج رأس المال العامل**

**15الجدول 15:حساب الخزينة للفترة ( 2019-2022)**

**الوحدة :دج**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| رأ س المل العامل | 119386721443.63 | 146878419705.48 | 1471366909221.81 | 60315287195.51 |
| احتياج رأس المال العامل | -49257568392.43 | -58095552110.75 | -44385019278.85 | -67955378865.71 |
| الخزينة | 168644289766.06 | 204973971816.23 | 191521928500.66 | 228270666061.22 |

**المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسةللفترة (2019-2022)**

**التعليق:**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الخزينة موجب خلال سنوات الدراسة و هذا دليل على وجود توازن مالي و أن رأس المال العامل الإجمالي قام بتغطية احتياجات رأس المال العامل و حقق فائض ،كما يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة إلتزاماتها و احتياجاتها مع الغير.كما أن مقدار الخزينة الصافية ترتفع من سنة إلى

أخرى و هو ما يتيح للمؤسسة نوعا من التحرر المالي.وعلى الرغم من هذا إلا أنه يوجد سوء في تسيير الخزينة يتمثل في وجود أموال مجمدة لم يتم استغلالها.

**رابعا: التحليل عن طريق النسب المالية**

إن التحليل عن طريق النسب المالية له أهمية كبيرة في دراسة الوضعية المالية و مختلف التأثيرات الضريبية على مؤسسة نفطال و من أهمها نذكر ما يلي:

1. **نسب التمويل:**و تتمثل في نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الخاص

- **نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة**
- **نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة**

يمكن تلخيص نتائجها في الجدول الآتي:

**16الجدول 16: نسب التمويل لمؤسسة نفطال للفترة (2019-2022)**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة التمويل الدائم | 1,68 % | 1,83% | 1,80% | 1,86% |
| نسبة التمويل الخاص | 1,02% | 1,07% | 1,07% | 1,12% |

**المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسةللفترة (2019-2022)**

**التعليق:**

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم ≤1 خلال السنوات 2019-2020، 2021-2022، و هذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أي≤ FR 0في هذه الحالة نقول أن المؤسسة مولت جميع الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

-نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص ≤1 خلال السنوات 2019-2020 فهذا يعني أن الأموال الخاصة مولت الاستخدامات الثابتة.

2. **نسب السيولة:** و تتمثل في نسبة السيولة العامة ، نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية وتحسب وفق العلاقات التالية:

- **نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل**
- **نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة +القيم غير الجاهزة/ قصيرة الأجل.**
- **نسبة السيولة الفورية=القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.**

**17الجدول 17: نسب السيولة لمؤسسة نفطال للفترة (2019-2022)**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | 1,22% | 1,31% | 1,28% | 1,23% |
| نسبة السيولة المختصرة | 1,68% | 1,71% | 1,66% | 1,74% |
| النسبة سيولة الفورية | 1,32% | 1,28% | 1,13% | 1,30% |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة )2019-2022)**

**التعليق:**

من خلال الجدول **17:** نجد نسب السيولة العامة للسنوات الأربعة 2019-2020-2021-2022 أكبر من 1 و هذا يدل على أن الأصول المتداولة تمكنت من تغطية الديون قصيرة الأجل و بالتالي فإن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

من خلال الجدول **17:** نجد نسب السيولة المختصرة للفترة (2019-2022) أكبر من 1 و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال الفترة المحددة.

من خلال جدول **17**: نجد أن نسب السيولة الفورية للفترة (2019-2022) أكبر من 1 وهي نسب جيدة تدل على أن المؤسسة قادرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل مع وجود مبالغ من الأموال الغير موظفة.

**خامسا: دراسة تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم**

يتم دراسة أثر الضريبة على جانب الأصول المتداولة وجانب الخصوم الجارية من خلال النسب التالية:

- **نسبة الضريبة= قيمة الضريبة /مجموع الأصول المتداولة.**
- **نسبة الضريبة = قيمة الضريبة / مجموع الخصوم الجارية.**

تلعب النسب الدور المتمثل في توضيح حجم الأثر (كبير ، متوسط صغير) وذلك بمقارنة مبالغ الضريبة بين جانبي الأصول والخصوم و تحديد جهة التأثر الأكبر.

**18الجدول 18: تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم للفترة (2019-2022)**

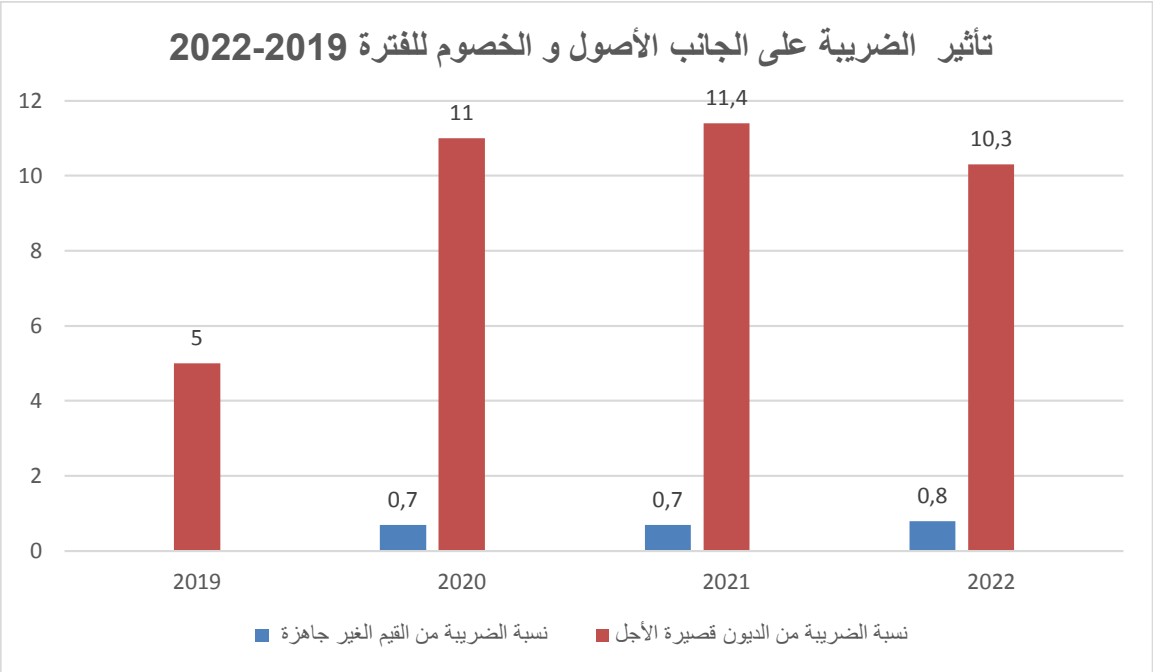
**الوحدة : دج**

| البيان | | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاصول المتداولة | مبلغ الضريبة | / | 2316565554.96 | 2240551926.69 | 2802778199.98 |
| | نسبة الضريبة | / | 0,7% | 0,7% | 0,8% |
| الخصوم الجارية(د.ف.أ) | مبلغ الضريبة | 16429745945.96 | 18630068354.32 | 19311323038.4 | 18129508899.57 |
| | نسبة الضريبة | 5% | 11% | 11,4% | 10,3% |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2019-2022)**

و لتسهيل قراءة معطيات الجدول نقوم بترجمتها في الشكل الموالي:

**الشكل 4: التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الجانب الأصول و الخصوم للفترة 2019-2022.**




**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم:( 18)**

**التعليق:**

**في الجانب الأول:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الضريبة بالنسبة للأصول المتداولة شبه ثابتة و قد بلغت 0.7%، 0.7%، 0.8 % خلال السنوات 2020-2021-2022 على التوالي مما يعكس وزنها النسبي و له تأثير هامشي لا يكاد يظهر على الأصول المتداولة .

**في جانب الخصوم:** نلاحظ أن نسبة الضريبة كانت متزايدة خلال الثلاث سنوات الأولى 2019-2021 و كانت 5% ثم 11% ثم 11,4% بالنسبة إلى إجمالي الديون القصيرة ثم انخفضت سنة 2022 إلى 10,3% أي ما يعادل 1.1 % ومن خلال ما سبق نستنتج أن نسبة الضريبة لها تأثير أكبر في جانب الخصوم و هذا التأثير يعود بالسلب على رأس المال العامل.

**خامسا: دراسة تشكل النتيجة و تأثير الضرائب على نتائج المؤسسة**

يمكن دراسة العوامل المؤثرة على النتيجة وتشكل الربحية من خلال دراسة استخراج نسب تكاليف إلى مختلف النتائج التي تقتطع منها هذه التكاليف:

## 1. تقديم جدول حسابات النتائج لمؤسسة نفطال للفترة ( 2019-2022 )

### جدول حسابات النتائج

### 19الجدول 19: الجدول المختصر لحسابات النتائج للفترة 2019-2022

**الوحدة :دج**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 486921787219.82 | 446335082266.39 | 514806829871.46 | 572591734083.91 |
| تغيير المخزون و المنتجات | 165131445.15 | 63340443.23 | 23585087.03 | 9356334.68 |
| الإنتاج المثبت | 1441945.43 | 367317070 | 5132389.63 | 4569372.57 |
| 1)انتاج السنة المالية | 487088360610.40 | 446422095880.32 | 514835547346.12 | 572586947121.80 |
| -المشتريات المستهلكة | 365846216129.54 | 346816681403.96 | 409530361450.75 | 4201905516.4544 |
| -الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى | 23112489226.60 | 19997173160.18 | 29744226526.75 | 25972094431.81 |
| 2-استهلاك السنة المالية | 388958705356.14 | 366813854564.14 | 439274587977.50 | 470173499948.26 |
| 3-القيمة المضافة للإستغلال (1-2) | 98129655254.26 | 79608241316.18 | 75560959370.62 | 10241344717354 |
| أعباء المستخدمين | 47674290825.32 | 5017550363.95 | 49749654697.64 | 49960322679.91 |
| الضرائب والرسوم و المدفوعات المتشابهة | 6244708299.59 | 6105729680.32 | 6561383320.36 | 5451686931.13 |
| 4-الفائض الإجمالي | 44210656129.35 | 23326561271.91 | 19249921352.62 | 47001437562.50 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المنتجات العملياتية الأخرى. | 4953676699.72 | 1469877618.82 | 2311912983.06 | 3016079960.75 |
| -الأعباء العملياتية الأخرى. | 233085195.90 | 172288336.34 | 196555021.94 | 441800589.16 |
| -المخصصات للإمتلاكات و المؤونات | 20886027932.61 | 19396889027.53 | 23487646072.32 | 50759746056.82 |
| -استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات | 1506247272.33 | 2133385364.10 | 3859651587.13 | 9940412054.01 |
| 5-النتيجة العملياتية | 29551466972.89 | 7360646890.96 | 1737284828.55 | 7756382431.28 |
| -المنتوجات المالية. | 5600371595.45 | 6935859460.76 | 16496366238.41 | 9197948240.79 |
| -الأعباء المالية | 1589182753.14 | 1924713755.72 | 2071593219.33 | 2802447100.83 |
| 6-النتيجة المالية | 4011188842.31 | 5011245705.04 | 5578043019.33 | 639550113996 |
| -مجموع الأعباء | 472845613593.81 | 446318177929.64 | 51488819680.73 | 581049209937.90 |
| -مجموع المنتوجات | 499148656177.90 | 456961318324.00 | 52865748156.72 | 9371286877.35 |
| 7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6) | 33562655815.20 | 12371892596.00 | 7315327847.88 | 14151883571.24 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. | 8047399342.88 | 2361131591.07 | 87285135.19 | |
| -الضرائب المؤجلة (تغيرات ) حول النتائج العادية | 787786111.77 | 632379389.43 | 60114236.70 | 12692181939.79 |
| 8-النتيجة الصافية | 2630304258.09 | 10643140394.36 | 7167928475.99 | 12692181939.45 |

**المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة للفترة (2019-2022)**

**التعليق:**

نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن أرباح المؤسسة في نمو مستمر من خلال النتائج الموجودة في الجدول إلا أن معدل النمو سنة 2020 كان 11,80% ليتراجع سنة 2021إلى 5,53%بسنة 2021 ليرتفع سنة 2022إلى 6,82% و على إثر ارتفاع هذا الأخير إلا أنه يبقى منخفض مقارنة بسنة 2020.

**2. تحليل أهم النسب لجدول حسابات النتائج:**

**20الجدول 20: تحليل نسب جدول حسابات النتائج للفترة 2019-2022**

| البيان | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|
| استهلاك الفترة/رقم الأعمال | 79,80% | 82,17% | 85,32% | 82,11% |
| استهلاك لفترة/إنتاج لفترة | 79,85% | 82,16% | 85,32% | 82,11% |
| أعباء المستخدمين/قيمة المضافة | 48,58% | 63,02% | 65,84% | 48,78% |
| استهلاكات و المؤونات /الهامش الإجمالي | 47,24% | 83,15% | 122,01% | 107,99% |
| استئناف المؤونات /هامش الإجمالي. | 26,02% | 7,14% | 20,05% | 21,14% |

**المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

**التعليق:**

نلاحظ أن استهلاك الفترة للسنوات الأربعة نسبته عالية من منظور رقم الأعمال و من منظور إنتاج الفترة بالإضافة إلى أعباء المستخدمين و اهتلاكات المؤونات و هذا ما يعني أن هذه التكاليف تؤثر على نتائج المؤسسة و هو ما يفسر عدم اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بل اللجوء إلى التمويل الخارجي و الذي بدوره يحقق وفرات ضريبية.

**3.تأثير الضريبة على النتيجة المالية :** من المتفق عليه و المعروف اقتصاديا هو تأثر النتيجة بالضرائب المفروضة عليها و يتم حساب نسبة الضريبة من رقم الأعمال انطلاقا من العلاقة التالية:

- **نسبة الضريبة= قيمة الضريبة /رقم الأعمال**

كما يتم حساب نسبة الضريبة من القيمة المضافة للمؤسسة بالاعتماد على العلاقة التالية:

- **نسبة الضريبة = قيمة الضريبة / القيمة المضافة**

**الجدول 21 : تأثير الضريبة على الرقم الأعمال و القيمة المضافة**[21]

| البيان | | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| رقم الأعمال CH | % الضريبة | 1,28% | 1,36% | 1,27% | 0,95% |
| | مبلغ الضريبة | 6244708299.59 | 6105729680.32 | 6561383320.36 | 5451686931.13 |
| القيمة المضافة VA | % الضريبة | 6,36% | 7,66% | 8,68% | 5,32% |
| | مبلغ الضريبة | 6244708299.59 | 6105729680.32 | 6561383320.36 | 5451686931.13 |

**المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .**

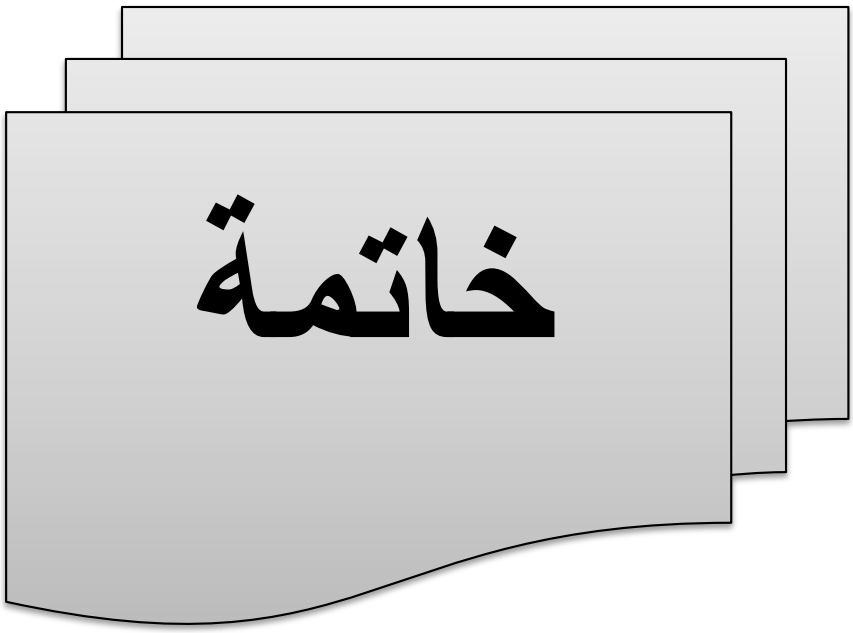
**التعليق:**

بلغت نسبة الضرائب من رقم الأعمال1,28%،1,27%-0,95%-1,36%- للسنوات الأربعة على التوالي و هي نسب في أغلبها تفوق 1 أي أن لها تأثير ضئيل على النتيجة و تعد سنة 2020 أكثر نسبة تأثير حيث بلغت 1,36% أما بالنسبة لنسب الضريبة إلى القيمة المضافة كانت متقاربة و متشابهة خلال سنوات 2019-2020-2021 فكانت

6,36%،7,66%،8,68% على التوالي و هي نسب كذلك لها تأثير على القيمة المضافة و لكن ليست مرتفعة كثيرا ،لتشهد تراجع خلال سنة 2022 إلى 5,32% وهذا راجع إلى ارتفاع رصيد القيمة المضافة.

**خلاصة الفصل:**

بعد قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية لمؤسسة نفطال خلال الفترة 2019-2020-2021-2022، و بالاعتماد على مختلف المعلومات المقدمة في شكل وثائق محاسبية و المتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج والتي من خلالها تعرفنا على الهيكل المالي لمؤسسة نفطال و الذي هو عبارة عن مزيج تمويلي بن المصادر الذاتية و المصادر الخارجية كما قمنا بتحليل للقوائم المالية و من خلالها استطعنا التعرف على مجموعة من النتائج المتمثلة في أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال كل السنوات و هذا يعني أنها تتمتع بهامش أمان جيد ،كما تحصلنا على احتياج رأس مال عامل سالب و هذا دليل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها بواسطة مواردها وهي ليست بحاجة إلى موارد أخرى، بالإضافة إلى خزينة موجبة طيلة الفترة و هذا دليل على أن المؤسسة تتمتع بملاءة مالية جيدة إلا أنه توجد مبالغ مالية مجمدة تحتاج إلى استثمار. و بعد كل هذا تعرفنا على كيفية تأثير الضرائب على جانبي الميزانية ( الأصول و الخصوم) بحيث كان له تأثير أكبر في جانب الخصوم و هو ما أدى إلى زيادة في مصادر التمويل. ولاحظنا تأثير الضرائب على أرباح المؤسسة لكن بشكل نسبي وهامشي هذا راجع إلى دعم الدولة للمؤسسات الاقتصادية و عدم عرقلة نشاطها الإستثماري. خاصة و أن مؤسسة نفطال هي مؤسسة اقتصادية عمومية .


خاتمة

## خاتمة عامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى توضيح مختلف التأثيرات الضريبية التي تعتمدها المؤسسة الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها الاستثماري و الاستغلالي فوظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية هي وظيفة محورية باعتبارها تضمن استمرار و تطور المؤسسة، حيث تعدد السياسات المتاحة أمام المؤسسة يؤدي إلى ضرورة اختيار سياسة تمويليه مناسبة، حيث أن عملية اختيار هاته الأخيرة يعد في الواقع أمر صعب التحقيق و ذلك بتعدد مصادر التمويل و كذلك التأثير الضريبي على طبيعة الهيكل المالي الذي تم اختياره .و نظرا لمعالجة الموضوع المتمثل في أثر الضرائب على سياسة التمويل الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية قمنا بتطبيق دراستنا على أرض الواقع في مؤسسة نفطال، و من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، قد تم تغطية مختلف جوانب الموضوع في فصلين نظريين، بالإضافة إلى فصل تطبيقي.حيث تم في الجزء النظري التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للضريبة و في الفصل الثاني فقد تناولنا الإطار المفاهيمي لسياسة التمويل الداخلي و الخارجي في المؤسسة الاقتصادية بينما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بتقديم نظرة شاملة على مؤسسة نفطال و إبراز مهامها و أهدافها و توضيح هيكلها التنظيمي مع ذكر أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسة و عرض هيكلها المالي و دراسة أثر الضرائب على سياسة التمويل باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية للفترة (2019-2022) بغية معرفة وضعيتها المالية .

**اختبار الفرضيات**

**الفرضية الأولى:**

-الفرضية صحيحة حيث تسعى الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق فرض الضريبة التي تعتبر مصدر هام لتمويل خزينة الدولة و هي عبارة عن اقتطاع نقدي تأخذه الدولة من الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص المعنويين وفق شروط معينة.

**الفرضية الثانية:**

يمكن تأكيد صحة الفرضية بناءً على ما تم التوصل إليه في دراستنا حيث تستطيع المؤسسة الاقتصادية اختيار مصادر تمويلية تمكنها من الحصول على مزيج تمويلي من خلال المفاضلة بين المصادر الأقل تكلفة و المتمثلة في المصادر الداخلية و الخارجية و الحديثة.

**الفرضية الثالثة:**

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية بناءً على ما تم التوصل إليه في دراستنا أن السياسات التمويلية المتاحة لمؤسسة نفطال تتمثل في سياسة التمويل الداخلي و سياسة التمويل الخارجي و يتضح ذلك في هيكلها التمويلي ، و نلمس أثر الضرائب على جانبي الميزانية ( الأصول و الخصوم) أما بالنسبة لأثرها على جدول حسابات النتائج ينعكس على كل من رقم الأعمال و القيمة المضافة.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى نتائج ذات صلة بالجانب النظري و أخرى ذات صلة بالجانب التطبيقي.

**النتائج الخاصة بالجانب النظري:**

- تعتبر الضريبة أهم مصادر الإيرادات العامة لتمويل الخزينة العمومية .
- تقوم الضريبة على مجموعة من المبادئ و تتميز بمجموعة من الخصائص.
- تأخذ الضرائب على النشاط عدة أنواع منها الضريبة على أرباح الشركات .
- التمويل موضوع ذو أهمية كبيرة في الإدارة المالية.

- مصادر التمويل متنوعة و أفضل مصدر هو الذي يحقق أكبر عائد و بأقل مخاطرة .

**النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:**

- الهيكل المالي لمؤسسة نفطال هو عبارة عن مزيج تمويلي بين المصادر الذاتية(الأموال الخاصة) و المصادر الخارجية(الديون).
- تحقيق مؤسسة نفطال لرأس المال موجب خلال فترة الدراسة (2019-2022)، و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل، وهذا يجعلها تحقق الجدارة الائتمانية.
- احتياج رأس المال العامل كان سالبا خلال فترة الدراسة (2019-2022) و هذا دليل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها بواسطة مواردها وهي ليست بحاجة لمصادر تمويل أخرى.
- الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية مثلى.
- نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن الأموال الدائمة مولت جميع الأصول الثابتة.
- نسبة التمويل الخاص أكبر من 1 خلال فترة الدراسة وهذا دليل على أن المؤسسة مولت كل الأصول الثابتة بالأموال الخاصة.
- نسب السيولة كلها أكبر من 1 وهذا دليل على أن المؤسسة تتمتع بملاءة مالية مثلى وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الأوان المحددة.
- وجود تأثير للضريبة على الميزانية وهذا التأثير في جانب الخصوم أكبر منه في جانب الأصول وهذا ما أثبتته النسب.
- للضريبة تأثير غير مباشر على رقم الأعمال و يبدو ضعيف أما على القيمة المضافة فيبدو التأثير مرتفع قليلا.

**اقتراحات و توصيات:**

- تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم مع وضعية المؤسسة و اختيار سياسة تمويل تضمن استمرار المؤسسة.
- تأهيل نظام التمويل في الجزائر( النظام البنكي ،السوق المالي) من أجل الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد المالية في الاقتصاد.
- الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية من خلال التحليلات المالية من أجل الرفع من مردودية المؤسسة.

**أفاق البحث:**

- رغم أننا حاولنا الإلمام بموضوعنا إلا أننا مدركون جيدا أن بحثنا لا يخلو من القصور و لا يزال واسعا و جديرا بالبحث و الاهتمام و يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تكون موضوع دراسة مستقبلية في هذا المجال و منها:

- العوامل المؤثرة في سياسة التمويل الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية
- إجراء هذه الدراسة على عينة من المؤسسات باستعمال مؤشرات جديدة .

نأمل في نهاية هذا البحث أن نكون قد وفقنا في طرحه فنحن لا ندعى الإجابة على كل التساؤلات التي طرحناها فندعو الله أن يوفقنا و يسدد خطانا.

# قائمة المراجع والمصادر

**قائمة المصادر والمراجع :**

اولا : بالغة العربية

الكتب :

1. أحمد بوراس ، تمويل المنشأة الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2008 .
2. العزازي محمد و بن لعور بوعلام ، التسيير المحاسبي و المالي السنة الثالثة ثانوي شعبة تسيير واقتصاد الديوان الوطني للمطبوعات 2015-2016.
3. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ط 1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009
4. برحماني محفوظ ، المالية العامة في التشريع الجزائري،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2015.
5. عبد الكريم بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية بيروت ،سنة النشر 1986،
6. حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الجزء الثاني ، 2003
7. حمزة الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004
8. حميد بوزيرة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
9. خالد شحادة الخطيب ، وأحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان .2016
10. زيان سليمان رمضان أساسيات في الإدارة المالية ، ط4، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان.1994

10.محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، الطبعة الرابعة،دار هومة ،الجزائر 2008.

11.سالم محمد شوابكية ، المالية العامة و التشريعات الضريبية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2005،

12.سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ط 1 ، لبنان ، 2008.

13.سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000 .

14.عبد العزيز النجار ، أساسيات الغدارة المالية ، المكتب العربي الجديث ، الاسكندرية 2007.

15.علي زغدود ، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2011.

16.عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ،دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2002

17.محب خلة توفيق، اقتصاديات التمويل الإداري، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014

18.فيصل جميل السعايدة ،نضال عبد الله فريد ، الملخص الوجيز في الإدارة و التحليل المالي طبعة 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004

19محمد إبراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ،2008.

19.محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، د ط، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 .

20.محمد أبو الناصر وآخرون ، محفوظ المشاعلة ، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية و التطبيق ، مطابع الدستور التجاري الأردن2002 .

21.محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، ط 1، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

22.ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2011.

23.محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية و التمويل ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية 2000.

24.مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

25. مباركة ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004 .

26.هيثم محمد الزغبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان 2000.

**الأطروحات والرسائل :**

1.أولاد قادة أمال، جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف،الموسم الجامعي 2016 2017

2.بن يخلف مسعود أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 .

3.حسيني منال ،رسالة ماجستار ،إعداد و تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الجديد ، أكتوبر 2010.

4.خلود عواطف، تمويل الجماعات المحلية –دراسة حالة بلدية تلمسان–، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–،الموسم الجامعي 2008 –2009

5.دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي: دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2014–2015

6.زعزوعة فاطمة، تسوية المنازعات الضريبية، رسالة ماجستر في القانون العام كلية حقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد /تلمسان ، 2005

7.زواوي فضيلة ، تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق ميكانيزمات جديدة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس ،2009–2010 .

**المجلات والمطبوعات :**

1.جمال معتوق ، عماد بركان ، إيمان كموش ، أثر التمويل الإيجاري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 2 ، جامعة خنشلة ، تاريخ النشر 2022/12/30 .

خروبي هنى و جيلالي عياد غلام الله ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، رقم المجلد 13 ، العدد 2 ، جامعة الشلف 2020 .

2.زنانرة ريمة والعيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه–دراسة نظرية– ،مجلة المالية والأسواق، المجلد 1، العدد 2، جامعة جيجل (الجزائر)، 2023

3.سالمي عبد الوهاب ومحمودي مليك،مجلة دراسة تحليلية لمساهمة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية المسيلة خلال الفترة 2013 – 2019، استعراض الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 2، جامعة المسيلة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، 2021

4.سليمان بن الشريف، المفاضلة بين البدائـل التمويليــة – دراسة قانونية واقتصادية –،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 16 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار – عنابة 2008

5.عياد نصيرة و بريش عبد القادر شركات رأس مال المخاطر ، مجلة اقتصاد شمال أفريقيا ، العدد السابع 2018 .

6. شيخ محمد زكريا، مخاطر تمويل المؤسسات الاقتصادية،مجلة قانون العمل والتشغيل ، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2018

7.فيصل شياد، أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة تحليلية قياسية–، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 1، جامعة سطيف (الجزائر)، 2022، ص .12

8.كيحلي عائشة سلمى ، دادن عبد الوهاب ، مطبوعات أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس المحاسبة المعمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2011–2012

**المواد :**

الأمر 96-06 المتعلق بالاعتماد الإجاري الجريدة الرسمية ، العدد 03 ، الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996.

مديرية الضرائب بلاغ التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية 2024 .

المادة 35 من قانون المالية 2024القرار المؤرخ في 23 يوليو2008 الجريدة الرسمية .

المادة 37 من قانون المالية 2024 القرار المؤرخ في 23 يوليو2008 الجريدة الرسمية.

المادة 121-7.القانون 23-22 الجريدة الرسمية النظام المحاسبي المالي العدد86 ،

ثانيا : المراجع بالغة الفرنسية :

1.A.A. Groppelli, Ehsan Nikbakht, Fnance, Fourth edition, Barons, New York, 2000.

Joel M. Stern, Donald H, Chew. Jr, The revolution in corporate 2.finance, Fourth editon, Blakwell Publishing, London, 2003.

Pierre beltarn : la fiscalitéen France(06 érne édition ,Hachette livre , 1998 )

3.Steve Lumby, Chris Jones, Corporate finance : theory & practice, Homson, London, 2003.

Stephen A. Ross, Randolph W. Westerfield and Jeffrey Jaffe, "Principles of Corporate Finance"

المواقع :

http://aapi.dzsysteme-fiscal-ar.

httpS :WWW.mfdgu.gov.dz.

# قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économique et des sciences Commerciales et des sciences de gestion

قسم العلوم التسيير
الرقم:...../ ب. د. ح/ 2024
المدية في: 21 ماى 2024

إلى السيد: مدير مؤسسة نفطال
لولاية المدية

**الموضوع: السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة متعلقة بمذكرة ماستر**

سيادة المدير المحترم، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، ومن أجل إجراء مذكرة ماستر بعنوان : **" أثر الضرائب على سياسة التمويل الداخلي والخارجي للمؤسسة الاقتصادية"**.

فإننا نرجو من سيادتكم المحترمة السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة لدى مؤسستكم.

| الرقم التسجيل | الاسم واللقب | تاريخ الميلاد | مكان الميلاد |
|---|---|---|---|
| 09082046711 | قبوح راشدة | 1989/01/09 | قصر البخاري |
| 2206241897 | جوابلية عقيلة | 1988/06/06 | البرواقية |
| المسجل (ة): في السنة الثانية ماستر : 2023 / 2024 | | تخصص : إدارة مالية | |
| السنة الجامعية: 2023 / 2024 | | | |

فترة إجراء دراسة حالة لدى المؤسسة المستقبلة: من: 2024-05-30 الى غاية: 2024-06-01
وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

رئيس القسم:

نائب رئيس قسم علوم التسيير
ولد شرشالي سمية

مدير المؤسسة المستقبلة:

مدير المقاطعة
ل- لزرق

الملحق رقم 02

الملحق رقم 01

نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر

## ميزانية
## السنة المالية المقفلة في 2020/12/31

| الخصوم | ملاحظة | المبالغ 2020 | المبالغ 2019 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | |
| رأس مال تم إصداره | | 40 000 000 000,00 | 40 000 000 000,00 |
| العلاوات و الاحتياطات | | 136 915 658 694,35 | 110 612 616 110,26 |
| نتيجة صافية | | 10 643 140 394,36 | 26 303 042 584,09 |
| رؤوس أموال خاصة أخرى | | 1 961 100 000,00 | 1 961 100 000,00 |
| **مجموع رؤوس الأموال الخاصة ( 1 )** | | **189 519 899 088,71** | **178 876 758 694,35** |
| **خصوم غير جارية** | 10 | | |
| قروض و ديون مالية | | 8 341 000 000,00 | 8 341 000 000,00 |
| ديون أخرى غير جارية | 10-11 | 92 180 549 912,85 | 73 625 276 100,52 |
| مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا | | 33 103 675 436,09 | 32 343 175 617,57 |
| **مجموع الخصوم الغير الجارية ( 2 )** | | **133 625 225 348,94** | **114 309 451 718,09** |
| **خصوم جارية** | 12 | | |
| موردون و حسابات ملحقة | | 115 631 889 976,87 | 98 336 140 176,08 |
| ضرائب | 13 | 18 630 068 354,32 | 6 429 745 945,96 |
| ديون أخرى | | 24 892 203 377,17 | 22 130 851 563,35 |
| **مجموع الخصوم الجارية ( 3 )** | | **159 154 161 708,36** | **126 896 737 685,39** |
| **المجموع العام للخصوم** | | **482 299 286 146,01** | **420 082 948 097,83** |

نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر
4

حساب النتائج
الفترة من 2020/01/01 إلى 2020/12/31

| البيان | ملاحظة | المبالغ 2020 | المبالغ 2019 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 14 | 446 355 082 266,39 | 486 921 787 219,82 |
| تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع | | 63 340 443,23 | 165 131 445,15 |
| الإنتاج المثبت | | 3 673 170,70 | 1 441 945,43 |
| **1 - إنتاج السنة المالية** | | **446 422 095 880,32** | **487 088 360 610,40** |
| المشتريات المستهلكة | 15 | 346 816 681 403,96 | 365 846 216 129,54 |
| الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى | 15 | 19 997 173 160,18 | 23 112 489 226,60 |
| **2 - استهلاك السنة المالية** | | **366 813 854 564,14** | **388 958 705 356,14** |
| **3 -القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)** | | **79 608 241 316,18** | **98 129 655 254,26** |
| أعباء المستخدمين | 16 | 50 175 950 363,95 | 47 674 290 825,32 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة | | 6 105 729 680,32 | 6 244 708 299,59 |
| **4 -الفائض الإجمالي عن الاستغلال** | | **23 326 561 271,91** | **44 210 656 129,35** |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 17 | 1 469 877 618,82 | 4 953 676 699,72 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 18 | 172 288 336,34 | 233 085 195,90 |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات | | 19 396 889 027,53 | 20 886 027 932,61 |
| استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات | 19 | 2 133 385 364,10 | 1 506 247 272,33 |
| **5 - النتيجة العملياتية** | | **7 360 646 890,96** | **29 551 466 972,89** |
| المنتوجات المالية | 20 | 6 935 959 460,76 | 5 600 371 595,45 |
| الأعباء المالية | 20 | 1 924 713 755,72 | 1 589 182 753,14 |
| **6 - النتيجة المالية** | | **5 011 245 705,04** | **4 011 188 842,31** |
| مجموع الأعباء | | 446 318 177 929,64 | 472 845 613 593,81 |
| مجموع المنتوجات | | 456 961 318 324,00 | 499 148 656 177,90 |
| **7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)** | | **12 371 892 596,00** | **33 562 655 815,20** |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | 21 | 2 361 131 591,07 | 8 047 399 342,88 |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية | 22 | 632 379 389,43 | 787 786 111,77 |
| **8 - النتيجة الصافية للسنة المالية** | | **10 643 140 394,36** | **26 303 042 584,09** |

الملحق رقم 03

نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر

## ميزانية
## السنة المالية المقفلة في 2020/12/31

| الأصول | ملاحظة | إجمالي | اهتلاكات/مؤونات | المبالغ 2020 | المبالغ 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية | | | | | |
| تثبيتات معنوية | 1-2 | 471 572 569,85 | 450 568 201,67 | 21 004 368,18 | 46 696 453,10 |
| تثبيتات عينية | 1-2 | 284 271 643 397,14 | 210 080 275 362,06 | 74 191 368 035,08 | 76 398 189 086,42 |
| تثبيتات يجري إنجازها | 1-2 | 66 570 964 377,50 | - | 66 570 964 377,50 | 63 918 455 049,70 |
| تثبيتات مالية | 3 | 27 608 612 550,93 | 497 475 261,71 | 27 111 137 289,22 | 25 696 297 106,83 |
| ضرائب مؤجلة على الأصول | | 8 372 230 662,19 | - | 8 372 230 662,19 | 7 739 851 272,76 |
| مجموع الأصول الغير الجارية | | 387 295 023 557,61 | 211 028 318 825,44 | 176 266 704 732,17 | 173 799 488 968,81 |
| أصول جارية | | | | | |
| مخزونات و منتجات قيد التنفيذ | 4-9 | 34 675 904 024,90 | 1 030 668 337,33 | 33 645 235 687,57 | 31 915 209 229,53 |
| الزبائن | 5-9 | 53 949 736 512,26 | 8 953 326 516,23 | 44 996 409 996,03 | 31 922 814 314,76 |
| المدينون الآخرون | 6-9 | 20 843 283 843,02 | 742 885 483,97 | 20 100 398 359,05 | 13 801 145 818,67 |
| الضرائب و ما شابهها | 7 | 2 316 565 554,96 | | 2 316 565 554,96 | - |
| الخزينة | 8-9 | 205 019 694 008,07 | 45 722 191,84 | 204 973 971 816,23 | 168 644 289 766,06 |
| مجموع الأصول الجارية | | 316 805 183 943,21 | 10 772 602 529,37 | 306 032 581 413,84 | 246 283 459 129,02 |
| المجموع العام للأصول | | 704 100 207 500,82 | 221 800 921 354,81 | 482 299 286 146,01 | 420 082 948 097,83 |

الملحق رقم 04

نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر
رقم الجبائي: 099916000969164

## ميزانية
## السنة المالية المقفلة في 2022/12/31

| الخصوم | ملاحظة | المبالغ | |
|---|---|---|---|
| | | 2022 | 2021 |
| رؤوس الأموال الخاصة | | | |
| رأس مال تم إصداره | | 160 000 000 000,00 | 160 000 000 000,00 |
| العلاوات والاحتياطات | | 34 726 727 564,70 | 27 558 799 088,71 |
| نتيجة صافية | | 12 692 181 939,45 | 7 167 928 475,99 |
| رؤوس أموال خاصة أخرى | | 1 961 100 000,00 | 1 961 100 000,00 |
| مجموع رؤوس الأموال الخاصة (1) | | 209 380 009 504,15 | 196 687 827 564,70 |
| خصوم غير جارية | 10 | | |
| قروض وديون مالية | | 8 341 000 000,00 | 8 341 000 000,00 |
| ديون أخرى غير جارية | 10-11 | 97 909 852 240,70 | 90 923 333 431,44 |
| مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | | 29 984 114 425,33 | 34 769 019 882,08 |
| مجموع الخصوم الغير الجارية (2) | | 136 234 966 666,03 | 134 033 353 313,52 |
| خصوم جارية | 12 | | |
| موردون وحسابات ملحقة | | 132 284 790 150,68 | 125 293 410 614,21 |
| ضرائب | 13 | 18 129 508 899,57 | 19 311 323 038,40 |
| ديون أخرى | | 24 137 146 680,47 | 24 756 002 357,99 |
| مجموع الخصوم الجارية (3) | | 174 551 445 730,72 | 169 360 736 010,60 |
| المجموع العام للخصوم | | 520 166 421 900,90 | 500 081 916 888,82 |

الملحق رقم 05

نفطال ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر
رقم الجبا ئي: 099916000969164

## ميزانية
## السنة المالية المقفلة في 2022/12/31

| الأصول | ملاحظة | إجمالي | اهتلاكات/ مؤونات | المبالغ 2022 | المبالغ 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية | | | | | |
| تثبيتات معنوية | 1-2 | 550 897 060,88 | 497 978 613,73 | 52 918 447,15 | 52 810 901,58 |
| تثبيتات عينية | 1-2 | 315 463 242 129,05 | 239 357 991 942,14 | 76 105 250 186,91 | 71 025 281 439,57 |
| تثبيتات مالية | 3 | 63 650 690 518,30 | - | 63 650 690 518,30 | 66 177 984 304,21 |
| ضرائب مؤجلة على الأصول | | 39 169 754 040,32 | 531 339 011,71 | 38 638 415 028,61 | 38 016 078 585,56 |
| مجموع الأصول الغير الجارية | | 6 852 414 793,70 | - | 6 852 414 793,70 | 8 312 116 425,49 |
| أصول جارية | | 425 686 998 542,25 | 240 387 309 567,58 | 185 299 688 974,67 | 183 584 271 656,41 |
| مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | 4-9 | 31 395 311 812,34 | 1 127 312 082,78 | 30 267 999 729,56 | 34 365 152 190,16 |
| الزبائن | 5-9 | 93 643 892 640,18 | 37 010 044 714,90 | 56 633 847 925,28 | 61 444 321 001,61 |
| المدينون الآخرون | 6-9 | 25 377 502 556,24 | 8 486 061 546,05 | 16 891 441 010,19 | 26 925 691 613,29 |
| الضرائب وما شابهها | 7 | 2 802 778 199,98 | - | 2 802 778 199,98 | 2 240 551 926,69 |
| الخزينة | 8-9 | 228 319 382 732,32 | 48 716 671,10 | 228 270 666 061,22 | 191 521 928 500,66 |
| مجموع الأصول الجارية | | 381 538 867 941,06 | 46 672 135 014,83 | 334 866 732 926,23 | 316 497 645 232,41 |
| المجموع العام للأصول | | 807 225 866 483,31 | 287 059 444 582,41 | 520 166 421 900,90 | 500 081 916 888,82 |

الملحق رقم 06

نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر
رقم الجبا ئي: 099916000969164

## حساب النتائج
## الفترة من 2022/01/01 إلى 2022/12/31

| البيان | ملاحظة | المبالغ 2022 | المبالغ 2021 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 14 | 572 591 734 083,91 | 514 806 829 871,46 |
| تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع | | -9 356 334,68 | 23 585 087,03 |
| الإنتاج المثبت | | 4 569 372,57 | 5 132 389,63 |
| **1 - إنتاج السنة المالية** | | 572 586 947 121,80 | 514 835 547 348,12 |
| المشتريات المستهلكة | 15 | 444 201 405 516,45 | 409 530 361 450,75 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 15 | 25 972 094 431,81 | 29 744 226 526,75 |
| **2 - استهلاك السنة المالية** | | 470 173 499 948,26 | 439 274 587 977,50 |
| **3 -القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)** | | 102 413 447 173,54 | 75 560 959 370,62 |
| أعباء المستخدمين | 16 | 49 960 322 679,91 | 49 749 654 697,64 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة | | 5 451 686 931,13 | 6 561 383 320,36 |
| **4 -الفائض الإجمالي عن الاستغلال** | | 47 001 437 562,50 | 19 249 921 352,62 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 17 | 2 016 079 460,75 | 2 311 912 983,06 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 18 | 441 800 589,16 | 196 555 021,94 |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات | | 50 759 746 056 ,82 | 23 487 646 072,32 |
| استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات | 19 | 9 940 412 054,01 | 3 859 651 587,13 |
| **5 - النتيجة العملياتية** | | 7 756 382 431,28 | 1 737 284 828,55 |
| المنتوجات المالية | 20 | 9 197 948 240,79 | 7 649 636 238,41 |
| الأعباء المالية | 20 | 2 802 447 100,83 | 2 071 593 219,08 |
| **6 - النتيجة المالية** | | 6 395 501 189,96 | 5 578 043 019,33 |
| مجموع الأعباء | | 581 049 204 937,90 | 521 488 819 680,73 |
| مجموع المنتوجات | | 593 741 386 877,35 | 528 656 748 156,72 |
| **7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)** | | 14 151 883 571,24 | 7 315 327 847,88 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | 21 | - | 87 285 135,19 |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية | 22 | 1 459 701 631,79 | 60 114 236,70 |
| **8 - النتيجة الصافية للسنة المالية** | | 12 692 181 939,45 | 7 167 928 475,99 |

الملحق رقم 07